July 2012

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

# لجنة الغابات

## الدورة الحادية والعشرون

## روما، إيطاليا، 24–28 سبتمبر/أيلول 2012

## الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المُراجع

**موجز**

من المقرر إعادة النظر في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للفترة 2010–2019 وإعداد الخطة المتوسطة الأجل كل أربع سنوات وفقاً لنهج التخطيط الذي استحدثه مؤتمر المنظمة في سنة 2009. والعامل الدافع لإعادة النظر الجارية في الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019 والإعداد الجاري لخطة العمل المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 هو عملية التفكير الاستراتيجي (العملية) التي طرحها المدير العام في شهر يناير/كانون الثاني 2012 لتحديد الاتجاه الاستراتيجي المقبل للمنظمة.

وفي المرحلة الأولى من الحوار الرسمي مع الأجهزة الرئاسية، نظرت المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال الفترة مارس/آذار – مايو/أيار 2012 في الاتجاهات العالمية التي حددتها العملية كعوامل تغيير. ووفرت التوجيه بشأن الأولويات الإقليمية والخصائص الإقليمية للتحديات الرئيسية التي تمثل مجالات أولوية ممكنة لعمل الفاو في المستقبل.

وقد استخدمت التحديات الرئيسية، بما فيها الخصائص والأولويات التي حددت في كل إقليم، إضافة إلى المهام الواسعة ذات الصلة التي أقرتها الأجهزة الرئاسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية للأمم المتحدة والاتفاقات المتعلقة بعمل المنظمة فضلاً عن استعراض أهم الخصائص التنظيمية للفاو، ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية، في استخراج خمسة أهداف استراتيجية مقترحة.

*طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:* www.fao.org

وقد عُرضت هذه الأهداف الاستراتيجية على المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة لدراستها بصورة أولية في سياق الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المراجع (الوثيقة CL 144/14). ورحّب المجلس بعملية تحديد عدد أقلّ من الأهداف الاستراتيجية المشتركة أكثر للفاو. وعلاوة على ذلك، وإقراراً بأنّ العمل لا يزال جارياً لتعريف الأهداف الاستراتيجية، طلب المجلس إلى الأمانة مراعاة توجيهات اللجان الفنية في المنظمة لا سيما في ما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتراث الزراعي وسلامة الأغذية وذلك في ظلّ تغيرّ المناخ العالمي.

وتُعرض في ما يلي على لجنة الغابات الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المراجع التي نظر فيها المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، وذلك كجزء من الحوار القائم مع اللجان الفنية والذي تلحظه عملية التفكير الاستراتيجي وتماشياً مع التوجيهات التي أعطاها المجلس.

وستضاف مساهمات لجنة الغابات حول التحديات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية المقترحة إلى مساهمات اللجان الفنية الأخرى للتوسع في بلورة الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل المستندة إلى النتائج والتي سيُستفاد منها بدورها لإعداد خطة العمل الإجمالية للمنظمة في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2015.

## التوجيهات المطلوبة

سوف تراعى الخصائص الفنية في إعداد خطة العمل الإجمالية للمنظمة استناداً إلى الإطار الاستراتيجي المراجع؛ وعليه، فإنّ لجنة الغابات مدعوة إلى إعطاء توجيهاتها بشأن ما يلي:

(أ) إسداء المشورة حول مدى اتساق التحديات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية المقترحة في هذه الوثيقة مع الأولويات الفنية في إطار ولاية لجنة الغابات وفي سياق رؤية الفاو وأهدافها والاتجاهات العالمية الرئيسية؛

(ب) والاقتراحات بشان الخصائص الفنية التي ينبغي إدراجها في كل من التحديات الرئيسية المشار إليها والأهداف الاستراتيجية المقترحة والتي ينبغي مراعاتها لدى إعداد خطط العمل والبرامج في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع.

*يمكن توجيه أية استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:*

السيد Boyd Haight

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

هاتف: 5324 5705 3906+

## بيان المحتويات

الصفحات

*المقدمة* ..... 5

ألف – عملية التفكير الاستراتيجي ..... 6

باء – الرؤية والأهداف ..... 8

جيم – أهم الاتجاهات العالمية ..... 8

*جيم–1 اتجاهات الاقتصاد الكلي والاتجاهات الاجتماعية والسياسية* ..... 8

*جيم–2 أهم الاتجاهات العالمية التي لها آثار مباشرة على مجالات ولاية المنظمة* ..... 9

دال – التحديات العالمية الرئيسية ..... 20

***التحدي 1 – زيادة إنتاج الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك وإسهام ذلك في النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه*** ..... 21

***التحدي 2 – القضاء على انعدام الأمن الغذائي، وحالات النقص في المغذيات، والأغذية غير المأمونة إزاء الزيادة والتقلب الشديد في أسعار المواد الغذائية*** ..... 22

***التحدي 3 – تحسين نوعية وتوازن استهلاك الأغذية والتغذية*** ..... 23

***التحدي 4 – تحسين سبل كسب عيش السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمختصين بالغابات، والصيادين لا سيما النساء في إطار التحضر، وتغير البنى الزراعية*** ..... 23

***التحدي 5 – ضمان قيام أنظمة غذائية وزراعية أكثر إنصافاً واستيعاباً على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية*** ..... 24

***التحدي 6 – زيادة صمود سبل كسب العيش أمام التهديدات والصدمات المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي*** ..... 25

***التحدي 7 – تعزيز آليات الحوكمة لتلبية احتياجات أنظمة الغذاء، والزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية*** ..... 26

هاء – خصائص المنظمة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية مقابل التحديات العالمية ..... 27

*مقدمة* ..... 27

*بيئة التعاون الإنمائي المتغيرة وآثارها بالنسبة للمنظمة* ..... 27

*الخصائص التنظيمية لمنظمة الأغذية والزراعة* ..... 28

*الوظائف الرئيسية ..... 29*

*المزايا النسبية في علاقتها بالتحديات المختارة ..... 30*

واو – تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ..... 31

*الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ..... 32*

*الهدف الاستراتيجي 2 : زيادة إنتاج الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ..... 33*

*الهدف الاستراتيجي 3: تحسين سبل عيش سكان الريف، خاصة النساء والشباب، عن طريق تعزيز فرص العمل وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية ..... 35*

*الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من إقامة نظم غذائية وزراعية أكثر شمولاً وكفاءة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ..... 36*

*الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل العيش الريفية على الصمود أمام التهديدات والأزمات ..... 38*

زاي – الإجراء المقترح اتخاذه من قبل لجنة الغابات ..... 39

الملحق: خارطة الطريق الإشارية لوثائق التخطيط الرئيسية، والبنود المدرجة على جداول أعمال اجتماعات الأجهزة الرئاسية –2012–2013 ..... 40

## مقدمة

1- أنشأ المؤتمر[1]، في دورته السادسة والثلاثين المعقودة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، نهجاً جديداُ تتبعه الفاو بشأن البرنامج والميزانية بما يتسق مع الإجراءات المنبثقة عن خطة العمل الفورية بشأن أولويات المنظمة وبرامجها. واستحدث هذا النهج الجديد وثائق تخطيط منقحة للمنظمة بما فيها إطار استراتيجي معد لفترة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ويعاد النظر فيه كل أربع سنوات؛ وخطة متوسطة الأجل تغطي فترة أربع سنوات ويعاد النظر فيها كل سنتين. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤتمرات الإقليمية ولجنتي البرنامج والمالية واللجان الفنية ولجنة البرنامج، وفقاً للترتيبات الجديدة بإسداء المشورة إلى المجلس بشأن مسائل البرنامج والميزانية، بما في ذلك مجالات الأولوية لعمل المنظمة.

2- طرح المدير العام، في شهر يناير/كانون الثاني 2012، عملية التفكير الاستراتيجي لتحديد الاتجاه الاستراتيجي، وإتاحة المعلومات لإعادة النظر في الإطار الاستراتيجي الجاري للفترة 2010–2019 وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 بما يتسق مع النهج الجديد للتخطيط الذي استحدثه المؤتمر، ويتماشى مع السياق والجدول الزمني الرفيع المستوى الذي أقرته لجنتا البرنامج والمالية[2] والمجلس[3] في نهاية 2011.

3- يشمل الطابع الواسع والتشاركي لعملية التفكير الاستراتيجي مشاركة الموظفين والتشاور معهم، والحصول على إسهامات فريق خبراء استراتيجيين خارجيين[4]، والتشاور مع المنظمات الشريكة الأخرى، والدخول في تشاور وحوار واسع النطاق مع الدول الأعضاء.

4- أتاحت المؤتمرات الإقليمية التوجيه بشأن الأولويات الإقليمية، والخصائص الإقليمية للتحديات الرئيسية، وأعقب ذلك تحليل الوظائف الرئيسية للمنظمة ومزاياها النسبية مقارنة بالمنظمات الأخرى المنوطة بها مهام في ميدان الزراعة والتنمية الريفية. وأسفر ذلك عن استخراج خمسة أهداف استراتيجية كتوجيه خطة العمل المقبلة الشاملة للمنظمة على أساس الإسهامات التي قدمها فريق الخبراء الاستراتيجيين. وهذه الأهداف الاستراتيجية المقترحة معروضة بموجب هذه الوثيقة على المجلس للنظر فيها في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة.

---

[1] قرار المؤتمر 2009/10

[2] الفقرة 7 من الوثيقة CL 143/13

[3] الفقرة 13(ج) من الوثيقة CL 143/REP

[4] Prof Alain de Janvry, Dr Shenggen Fan, Prof Louise O Fresco, Mr Gustavo Gordillo De Anda, Prof Richard Mkandawire, Prof Inder Sud

## ألف – عملية التفكير الاستراتيجي

5– يرد في الشكل 1 وصف لعملية التفكير الاستراتيجي مع مختلف الخطوات والمكونات. وهي تنطوي على سلسلة من الخطوات الرئيسية، بدءاً بالرؤية والأهداف العالمية التي حددتها الأجهزة الرئاسية بالنسبة للمنظمة ووصولاً إلى الخطة التشغيلية التي تمثلها الخطة المتوسطة الأجل.

6– وتقتضي كل خطوة من هذه الخطوات النهوض بمهام محددة تنبغي بلورتها خلال عملية التفكير الاستراتيجي. وتحلل هذه الوثيقة على وجه الخصوص الخطوات الثلاث الأولى في هذه العملية، وهما: (أ) أهم الاتجاهات العالمية التي حددت بصفتها المحركات الرئيسية للتغيير؛ (ب) التحديات العالمية الكبرى المنبثقة عن هذه الاتجاهات والتي تعرض المجالات ذات الأولوية المكنة لعمل المنظمة في المستقبل. وتبعاً للتوصيات المقدمة من المؤتمرات الإقليمية التي عقدت مؤخراً (آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا وأفريقيا فضلاً عن المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية) فإن التحديات تشمل عدداً من الخصائص و/أو الأولويات الإقليمية لكل إقليم من الأقاليم؛ (ج) تحليل للوظائف الرئيسية للمنظمة ومزاياها النسبية. ويقدم في إطار الخطوة؛ إضافة إلى ذلك، اقتراح أولي بخمسة أهداف استراتيجية تمثل الأولويات أو المجالات الرئيسية المكنة لتركيز عمل الفاو في المستقبل.

**الشكل 1: عملية التفكير الاستراتيجي**

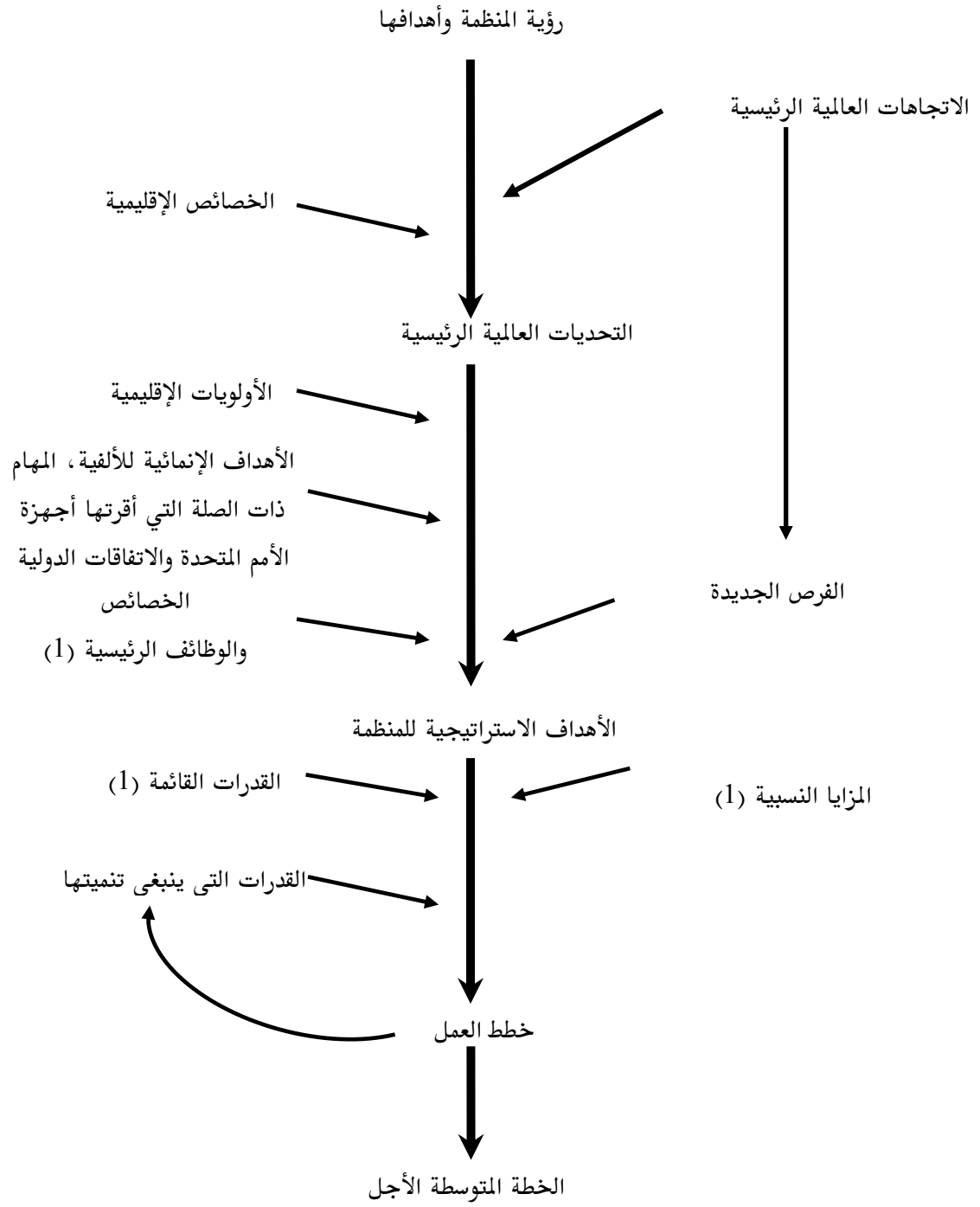


(1) سيعاد النظر فيها.

## باء- الرؤية والأهداف

7 - وافقت الأجهزة الرئاسية للمنظمة على رؤية المنظمة وأهدافها العالمية كجزء من الإطار الاستراتيجي الحالي[5]. والأهداف العالمية الثلاثة هي كالآتي: (أ) خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بالحصول على أغذية كافية، وسليمة ومغذية، تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛ (ب) استئصال الفقر والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين سبل المعيشة المستدامة؛ (ج) وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

8- ويتعين على المنظمة تنظيم عملها من أجل مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ هذه الأهداف بشكل فردي على الصعيد الوطني وبشكل جماعي على المستويين الإقليمي والعالمي.

## جيم- أهم الاتجاهات العالمية

9- سعيا إلى تحديد واختيار مجالات العمل التي ستركز فيها المنظمة جهودها من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية للمنظمة والأولويات التي اختارتها الدول الأعضاء، وُضع تحليل بشأن مجموعتين من الاتجاهات الخارجية: (أ) سياق الاقتصاد الكلي والسياق الاجتماعي والسياسي؛ (ب) بعض أهم الاتجاهات العالمية التي ستشكل الظروف التي يتوقع في ظلها تطور العالم في المستقبل القريب، وتحقق التنمية الزراعية. وسيكون لهذه الاتجاهات العالمية تأثير مباشر على المجالات العامة لولاية المنظمة.

### *جيم-1 اتجاهات الاقتصاد الكلي والاتجاهات الاجتماعية والسياسية*

10 - تم تحديد ووصف عدد قليل من العناصر السياقية أو الاتجاهات الكلية التي لها آثار اقتصادية وسياسية واسعة ومنتشرة، وهي تشمل: الآليات السكانية؛ والأزمة المالية العالمية، والنمو والفقر؛ والتوازنات الجغرافية والاقتصادية المتغيرة؛ والبطالة الهيكلية، لا سيما بطالة الشباب؛ والطبقة الوسطى العالمية الناشئة، والشفافية والمعلومات. ويرد موجز لهذه الاتجاهات الكلية كملحق شبكي بهذه الوثيقة على العنوان التالي: http://www.fao.org/bodies/council/cl144/ar/.

[5] الفقرتان 53-54 من الوثيقة C 2009/3.

*جيم–2 أهم الاتجاهات العالمية التي لها آثار مباشرة على مجالات ولاية المنظمة*

11– يتغير السيناريو العالمي بوتيرة سريعة. فالقوى الاجتماعية والاقتصادية يترتب عليها، بفعل العولمة،أثر عميق وواسع النطاق يطال العالم الذي نعيش فيه. وتغيّر هذه الاتجاهات البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في ظلها الزراعة والحياة الريفية وتتيح عددا من الفرص، ولكنها تطرح أيضا مشاكل واحتياجات جديدة تجب معالجتها من أجل بلوغ الأهداف العالمية المنشودة. ورغم وجود العديد من الاتجاهات العالمية الهامة، هناك الكثير من السبل المختلفة التي يمكن بواسطتها وصفها وتمييزها، والتي يتصل بعضها بشكل وثيق بالزراعة والحياة الريفية. ويشكل تحديد أهم الاتجاهات المتصلة بالزراعة بشكل خاص ، ووصفها، وتمييزها، وفهم الطريقة التي ستؤثر بها على الزراعة والحياة الريفية، المهمة الأولى التي تمت بلورتها. وشملت هذه الاتجاهات العالمية الخصائص الإقليمية ذات الصلة التي اقترحتها المكاتب الإقليمية، وتم تنقيحها في ضوء الخصائص والأولويات الإقليمية الأخرى ذات الصلة التي انبثقت عن مداولات المؤتمرات الإقليمية.

12– وأدى استعراض الأدبيات الأخيرة بشأن هذا الموضوع العام، والعمل الذي قامت به "المجموعة المعنية بالاتجاهات"[6] التابعة للمنظمة، والمشورة المتلقاة من فريق الخبراء الاستراتيجيين إلى تحديد أحد عشر اتجاهاً عالمياً رئيسياً ينبغي طرحها للتحليل لأنها ذات صلة بشكل خاص برؤية المنظمة وأهدافها وستؤثر بطريقة مباشرة على الزراعة والحياة الريفية. ويرد موجز كامل لهذه الاتجاهات كملحق شبكي بهذه الوثيقة على العنوان التالي: http://www.fao.org/bodies/council/cl144/ar/.

***(1) تزايد الطلب على الأغذية مع تغير أنماط استهلاك الأغذية باتجاه المزيد من المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والسكر***

13– يتزايد تحرك الطلب العالمي على الأغذية بسبب ازدياد السكان والنمو الاقتصادي وعملية التحضر، لا سيما في البلدان النامية. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في العقود المقبلة ليصل إلى زيادة قدرها 70 في المائة في إجمالي الطلب على الأغذية بحلول عام 2050. وفي الوقت ذاته، تتغير الأنماط الغذائية نحو المزيد من المنتجات الحيوانية، بما في ذلك الأسماك والزيوت النباتية، وإلى حد أقل، السكر؛ وهو اتجاه تتزايد حدته بفعل تزايد تجانس عادات عيش السكان في المناطق الحضرية والريفية التي تيسرها تكنولوجيا الاتصالات. وتمثل هذه المجموعات الغذائية الثلاث معا

[6] Piero Conforti، شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية؛ Vincent Gitz، مكتب المدير؛ Alexandre Meybeck، مكتب المدير العام المساعد؛ Astrid Agostini، مكتب المدير؛ Jennifer Nyberg، نائب المدير العام (المعرفة)؛ Sally Bunning، شعبة الأراضي والمياه؛ Olivier Dubois، شعبة المناخ والطاقة والحيازة؛ Sylvie Wabbes Candotti، شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل؛ David Palmer، شعبة المناخ والطاقة والحيازة؛ Audun Lem، المنتجات والتجارة والتسويق؛ Ewald Rametsteiner، السياسات والاقتصاديات الحرجية؛ Salomon Salcedo، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)؛ Andoniram Sanches، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)؛ David Sedik، المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)؛ Sumiter Broca، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)؛ James Tefft ، المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)؛ Nasredin Elamin، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة).

الآن 29 في المائة من مجموع استهلاك الأغذية في البلدان النامية. ويتوقع أن ترتفع حصتها إلى 35 في المائة في عام 2030. لكن هذه التغييرات ليست عالمية ولا يزال هناك تباين واسع فيما بين الأقاليم والبلدان فيما يتعلق بحصة مختلف مجموعات السلع في مجموع استهلاك الأغذية. وتعني أنماط الاستهلاك الجديدة أيضا اضطلاع المواد الغذائية المصنعة بدور أكبر ما يخلق فرصا جديدة للأنشطة ذات القيمة المضافة والمدرة للدخل.

14- ورغم هذه الاتجاهات العالمية، تعاني أعداد كبيرة من الناس من نقص التغذية وسوئها وهم يعتمدون على زيادة عرض الأغذية بأسعار معقولة. وقد قُدّر عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بما يناهز 925 مليون شخص، بينما يؤثر سوء التغذية المتسم بنقص المغذيات الدقيقة أو "الجوع الخفي" على حوالي 2 مليار شخص.

15- وتكمن إحدى الأدوات الهامة لتلبية هذا الطلب المتزايد وتخفيف وطأة الضغط لإنتاج المزيد من الأغذية في تقليل خسائر الأغذية. وقُدر بأن ثلث مجموع إنتاج الأغذية يُفقد أو يُهدر خلال عمليات التجهيز، والتسويق، والاستهلاك.

16- وثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في أن انعدام الأمن الغذائي سيظهر على نحو متزايد كمشكلة في المناطق الحضرية نتيجة للتوسع العمراني، وهو ما سيجعله أكثر بروزا وحساسية من الناحية السياسية وسيقتضي اتخاذ أنواع مختلفة من الإجراءات. وفي الوقت ذاته، سيؤدي أيضا إلى رفع صوت المستهلكين وتوجيه خياراتهم، من خلال إجراءات سياسية وذات الصلة بالسوق، فيما يتعلق بالخصائص النوعية للأغذية وتلك المتعلقة بسلامة الأغذية.

17- وأخيرا، هناك مشكلة ناشئة تكتسي أهمية متزايدة في العالم المتقدم والنامي تتمثل في تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن والبدانة. وتتحول هذه الحالة إلى مشكلة صحية تبعث على القلق البالغ.

### *(2) احتدام المنافسة وتراجع كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها وفقدان خدمات النظام الإيكولوجي*

18- تشير الاتجاهات لعام 2050 إلى تزايد ندرة الأراضي الزراعية، والمياه، والغابات ومصايد الأسماك البحرية، وموارد التنوع البيولوجي. ويعزى ذلك إلى التكثيف المتسارع للأنشطة البشرية مع تزايد الضغط على الموارد الزراعية الطبيعية التي تهدد بتغيير الوظيفة الايكولوجية للأرض بطريقة ضارة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق الاستدامة الاقتصادية الشاملة في الوقت نفسه. وليست المنافسة على الموارد الطبيعية من أجل المنتجات الغذائية وغير الغذائية بالأمر الجديد، لكن طبيعة المنافسة وشدتها قد تغيرتا كثيرا من نواحٍ متعددة خلال السنوات العشر الماضية، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر. وزاد استهلاك الحبوب والبذور الزيتية لإنتاج الوقود الحيوي، بالإضافة إلى بروز استخدامات أخرى مثل اعتماد الكتلة الحيوية كبديل للبتروكيماويات.

19- وقد تؤدي هذه المنافسة إلى سلب إنتاج الأغذية بعض الموارد، ومن ثم إلى التأثير في أسعار الأغذية، لكنها ستتيح فرصا للحصول على دخل إضافي في القطاع الريفي مما يزيد من إسهام الزراعة في النشاط الاقتصادي. كما تتزايد المنافسة على الأراضي لأغراض توسع المدن، والبنية التحتية، والصناعة، والتعدين، وإنتاج الأغذية، والطاقة الحيوية، والموارد الخام غير الغذائية، والخشب والخدمات، والمنتجات الأخرى. وسيعني نضوب الموارد الطبيعية زيادة التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي، وتراجع قدرة التكيّف وتزايد ضعف صغار المزارعين. وسيتمثل أثر هذه العملية في انخفاض قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل كسب عيش السكان في المناطق الريفية.

20- وترتبط هذه القضايا جميعها بخيارات صعبة بين الاستدامة والإنتاج، وبين إنتاج مختلف المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية، وبين مختلف طرق الإنتاج وغير ذلك. وسيتعين وضع آليات حوكمة قوية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لإيجاد التوازن المناسب بين الاحتياجات المتضاربة والفرص المتاحة ولتنفيذ أطر سليمة لحقوق ملكية الموارد الطبيعية.

### *(3) أمن الطاقة وندرتها*

21- تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب الأولي العالمي على الطاقة سيزيد بمقدار الثلث خلال الفترة 2008-2035 وأن البلدان النامية اليوم ستمثل نسبة كبيرة من هذه الزيادة في الطلب. ويتوقع أن يساهم الوقود الأحفوري والفحم والنفط والغاز، وقد رُتّبت هذه المواد بحسب أهميتها النسبية، في قرابة 81 في المائة من هذه الاحتياجات في ظل السياسات العامة الحالية. وقد ساهمت الطاقة المتجددة عام 2011، بما في ذلك الكتلة الحيوية، في ما قدره 16 في المائة من إجمالي الاحتياجات المتعلقة بالطاقة، ومن المتوقع أن تزداد هذه المساهمة. وتترتب على زيادة الطاقة الحطبية للاستخدامات التقليدية آثار صحية خطيرة، ويمكن أن تتسبب في إزالة الغابات، بينما قد يساهم تزايد استخدامها في التدفئة الحديثة وإنتاج الطاقة الكهربائية في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إحداث ضغط إضافي على الأراضي من أجل مزارع جديدة.

22- والفجوة القائمة بين الطلب على الطاقة والحصول عليها كبيرة، ويتوقع أن يزيد الطلب بسرعة نظرا لنمو عدد السكان والدخل للفرد الواحد في البلدان النامية، واقتضاء التجارة العالمية للمنتجات الزراعية المزيد من وسائل النقل. ويقدر أن قرابة خمس سكان العالم لا يحصل على الكهرباء. ومن المتوقع أن ترتفع تكلفة إنتاج النفط والغاز، مما يساهم في زيادة الضغط على سعره بالنسبة للمستهلكين. ويؤثر ارتفاع أسعار الطاقة تأثيرا سلبيا في تكاليف الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم.

23- وترتبط الزراعة والطاقة بشكل وثيق، ولكن طبيعة الصلات وقوتها تباينتا مع مر الزمن. وأسهم استخدام الوقود الأحفوري في الزراعة في إطعام العالم من خلال استخدام الآلات والأسمدة، وتحسين المعالجة ووسائل النقل. ونتيجة لذلك، تبرز صلة قوية بين الطاقة وأسعار الأغذية، وقد عززت الزيادة الأخيرة في استخدام الوقود الحيوي هذه العلاقة. وإن الجزء الأكبر من نسبة الـ70 في المائة الإضافية من إنتاج الأغذية اللازمة لإطعام العالم في عام 2050 يجب أن يأتي من التكثيف الزراعي. وتعتبر زيادة احتياجات الطاقة والاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري لإنتاج الأغذية مصدر قلق من حيث الاستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والآثار السلبية على تغير المناخ. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان إيلاء الاعتبار الواجب لطريقة نمو الزراعة في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، سيتوجب على سلسلة الأغذية الزراعية الانفصال تدريجيا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري بحيث توفر المزيد من الأغذية باستخدام طاقة أقل وأنظف. وبهذه الطريقة، ستصبح الزراعة أيضا جزءا هاما من الاستراتيجية العالمية للحد من تغير المناخ وللتكيف معه. ويمكن للطاقة الحيوية أن تكون جزءا هاما من هذه الاستراتيجية، وفي الوقت ذاته، مصدرا إضافيا للنشاط الاقتصادي والدخل في المناطق الريفية.

### *(4) ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة تقلب الأسعار*

24- تسببت زيادة أسعار الأغذية وتقلبها الواسع النطاق والقصير المدى خلال السنوات الأخيرة في ظهور مخاوف سادت مختلف أنحاء العالم بشأن المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي وأدت إلى زعزعة الرضا عن النفس جراء سنوات عديدة من انخفاض أسعار السلع الأساسية. وحتى عام 2006، انخفضت تكلفة سلة الأغذية العالمية بحوالي النصف على مدى السنوات الثلاثين الماضية، عندما تم تعديلها بسبب التضخم. وينتج انخفاض الأسعار الحقيقية في الزراعة على المدى البعيد عن التطورات التكنولوجية، ونمو الطلب البطيء نسبيا. ويمكن تفسير الزيادات الأخيرة في الأسعار وارتفاع تقلبها عبر أسباب عدة، بما في ذلك الصدمات المتعلقة بالعرض، وانخفاض المخزون، وارتفاع أسعار الطاقة، والقيود التجارية التي تطبقها بعض البلدان لمواجهة أزمة الأغذية وزيادة الطلب العالمي. وتشير التقديرات إلى عدم تغير هذه الظروف في المستقبل القريب، وإلى احتمال بقاء الأسعار مرتفعة نتيجة لذلك قياسا بالعقود السابقة، وإلى استمرار ارتفاع تقلب الأسعار أيضا. وعلى المدى الأطول، تظل العلاقة بين العرض والطلب غير مؤكدة وستتوقف إلى حد كبير على عمليتين واسعتي النطاق. فمن جهة، يبرز تطور الطلب العالمي، الذي سيتأثر بشدة بالنمو الاقتصادي وزيادة الدخل بالنسبة للفرد الواحد في العالم النامي، والزيادة المحتملة لإنتاج المنتجات الزراعية غير الغذائية البديلة. ومن ناحية أخرى، هناك كيفية ارتفاع إمدادات الأغذية استجابة لهذا الطلب. ورغم أن التوقعات الأساسية للمنظمة تشير إلى أن هذا المسار، في ظل افتراضات معقولة بشأن تحسين المحاصيل ومعدلات التوسع في استخدام الأراضي والمياه ما قد يوفّر تلبية الطلب على الأغذية، يكتنفه الكثير من أوجه عدم اليقين لا سيما بسبب القيود الإضافية الناجمة عن الشواغل البيئية. ويتعين بذل جهود جمة في مجالات الاستثمار والابتكار التكنولوجي والسياسات دعما للتنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق هذا الإنتاج المطلوب. وعلاوة على ذلك، سيكون تطور العرض والطلب متنوعا جدا على المستوى الإقليمي، وهو ما يعني ترجيح زيادة التجارة.

25- ويترتب على ارتفاع تقلب الأسعار عواقب سلبية في غالب الأحيان بحيث يجد المشاركون في السوق صعوبة في التخطيط للمستقبل والتكيّف مع تقلب إشارات السوق. وعلى المدى الأطول، يمكن لارتفاع أسعار السلع الأساسية أن يعود بالفائدة على المنتجين في مختلف أنحاء العالم وعلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، ولكن سيؤثر سلبا على المستهلكين في العالم، وسيزيد من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى المستهلكين الفقراء، وسيؤثر تأثيرا سلبيا على موقف البلدان المستوردة الصافية على صعيد الاقتصاد الكلي. وَحدَت هذه الآثار الإيجابية والسلبية بالعديد من البلدان النامية، بعد عام 2008، إلى تنفيذ السياسات الهادفة إلى فرض قيود على التجارة و/أو تنظيم الأسعار الداخلية.

### *(5) تغيير الهياكل الزراعية، وعملية التصنيع الزراعي وعولمة إنتاج الأغذية*

26- اتسم تطور نظم الإنتاج الغذائي على مدى العقود المنصرمة بزيادة تكامل قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وأدى بروز سلاسل إنتاج زراعي وصناعي معقدة ومتنوعة إلى تغييرات نوعية وكمية في الطلب على المنتجات الأولية، بالإضافة إلى توزيع الدخل في مختلف القطاعات والفئات السكانية. ونتيجة لذلك، تغيّر توزيع موارد الإنتاج، بدءا بزيادة وجود منتجين أوليين على نطاق واسع جنبا إلى جنب مع عمليات صغيرة النطاق. وتم توثيق زيادة عدد الشركات الزراعية الكبيرة الحجم، التي تتسم بالمزيد من كثافة رأس المال وتستند إلى الترتيبات التعاقدية للحصول على اليد العاملة والخدمات الزراعية، في الأقاليم الآهلة بالأراضي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، ومؤخرا في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وينبثق هذا الاتجاه من وفورات الحجم، لكنه يعتبر أيضا ردا على إخفاق الأسواق في ضمان الائتمان والتأمين والتصدي لقوى السوق على طول سلسلة الإنتاج.

27- وهذه التغييرات شبيهة بتلك التي يشهدها قطاع الصناعات الزراعية الذي تركز فيه الشركات الزراعية الكبيرة، بما في ذلك الصناعات القائمة على الخشب، نسبة متنامية من تصنيع المنتجات الغذائية وتوزيعها والاتجار بها بالتجزئة. ويحدث هذا التكامل العمودي على المستويين الوطني والعالمي في تطوير سلاسل قيمة عالمية معقدة وكبيرة، ويشمل في الكثير من الحالات المشاركة المتزايدة للشركات عبر الوطنية. ويمكن أن تكون التبعات المحتملة لتطوير الصناعات الزراعية وزيادة الوجود الأجنبي في البلدان النامية متعددة الجوانب. فهي من جهة، تتيح فرصا جديدة للنشاط والنمو الاقتصاديين. ومن جهة أخرى، يمكن أن تسفر، في ظل ظروف معينة، عن انتقال الشركات المحلية وبروز صعوبات بالنسبة لصغار المنتجين الأوليين الذين قد يواجهون الصعاب في استيفاء المتطلبات الكمية، ومعايير نوعية وأكثر صرامة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفتيت الجزء المتعلق بالاقتصاد الجزئي من سلاسل الإنتاج. وفضلا عن ذلك، تفضي عمليات التحولات الهيكلية إلى تعديل أداء السوق وتوزيع الريع بين مختلف المشاركين في سلسلة القيمة على المستوى الوطني وفي السوق الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب على النظم الغذائية الاستجابة لمطالب واحتياجات مختلفة جدا لشتى القطاعات الاجتماعية. وتمثل كل هذه الظروف المحتملة غير المرغوب فيها تحديات جديدة ومهمة فيما يتعلق بالسياسات والسلع العامة والحوكمة الرشيدة التي هي ضرورية لتحسين الوصول إلى الأسواق وضمان شفافيتها من أجل تنمية ورفاهية صغار المزارعين وأسرهم، وفرصا جديدة للتمييز بين المنتجات والأنشطة ذات القيمة المضافة، بما في ذلك الامتثال للوائح سلامة الأغذية. وسيحدد النجاح في تنفيذ السياسات اللازمة، الذي يستلزم حوكمة قوية، النتيجة النهائية لعملية التصنيع الزراعي في البلدان النامية.

### *(6) تغير أنماط التجارة في المنتجات الزراعية وتطور السياسات التجارية*

28- اتسمت التجارة في المنتجات الزراعية والسمكية بثلاثة اتجاهات رئيسية على مدى العقد الماضي:

(أ) زيادات كبيرة في حجم المبادلات، الذي كان كبيرا، ولكن أقل مما كان ليكون عليه في ظل عدم وجود مستوى عال من الحماية. فعلى مستوى الأسعار الثابتة، ارتفع إجمالي الصادرات الزراعية من 3.5 مليار دولار خلال الفترة 1961–1963 إلى قرابة 110 مليار دولار في عام 2009، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر. وتبرز هذه الزيادة المزيد من التجارة البينية وأيضا المزيد من التجارة بين البلدان البعيدة. وقد شاركت البلدان النامية بشكل نشط في هذا التوسع التجاري.

(ب) سُجلت تغييرات جذرية فيما يتعلق بمنشأ التدفقات التجارية لبعض أهم السلع الزراعية ومقصدها. وباتت البلدان النامية الأفقر، ولا سيما مجموعة أقل البلدان نموا، مستوردة صافية كبيرة، بينما أضحت الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا مصدرة صافية كبيرة، خاصة بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية، مما قلّل من دور بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو اتجاه يتوقع استمراره أيضا.

(ج) تتطور السياسات نحو المزيد من الانفتاح، وتشجع في الوقت ذاته إبرام مجموعة من الاتفاقات الإقليمية والتفضيلية التي أصبحت في السنوات القليلة الماضية أكثر بروزا من التنسيق المتعدد الأطراف. ورغم صعوبة التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف كنتيجة لمفاوضات الدوحة، فإن الوضع لا يبشر بالخير. وبالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة لأزمة الأغذية لعام 2008، بادر عدد من البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا، إلى تنفيذ تدابير حمائية للتحكم بأسعار الأغذية على المستوى الداخلي وزيادة دور الحكومات من خلال السياسات التجارية.

29- ومن المرجح أن يتسع نطاق هذه الاتجاهات في المستقبل وأن تطرح و/ أو تعزز عددا من القضايا التجارية مثل: (أ) ستؤدي زيادة التمييز بين المنتجات والشواغل بشأن قضايا السلامة إلى زيادة استخدام المعايير بما في ذلك المعايير الخاصة – ستتغير بالضرورة أيضاً الأدوار النسبية للحكومات والقطاع الخاص؛ (ب) ستصبح مواضيع مثل البصمة الكربونية للمنتجات أكثر أهمية، ومن المحتمل نتيجة لذلك أن تترجم القضايا البيئية إلى لوائح تجارية؛ (ج) تأثير التجارة في الأمن الغذائي وأهمية السياسات التجارية في البلدان النامية؛ (د) سيؤدي تزايد حجم الشركات العاملة في قطاع الأغذية الزراعية، وتنامي تعقيد سلاسل الإنتاج إلى شواغل بشأن قوى السوق والدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتنظيم ذلك؛ (هـ) تبين بلدان زراعية ناشئة كبيرة، على جانبي الاستيراد والتصدير في السوق، حضورا عاما متزايدا في الآونة الأخيرة يغيّر هيكل الأسواق العالمية وأداءها.

30- تنطوي معظم هذه القضايا على مسائل سياسية معقدة سيستوجب على البلدان معالجتها. وهذا يعني أن البحوث، والمشورة السياسية بشأن المسائل التجارية ستشمل مجالا أوسع وتتجاوز القضايا التقليدية والسائدة المتعلقة بالحماية الجمركية والإعانات. وسيتعين على البلدان النامية التأهب لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

### *(7) تزايد تأثير تغير المناخ في قطاع الزراعة*

31- بات تغير المناخ واضحا الآن ويتوقع أن يتزايد في العقود المقبلة، رغم التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من وطأة آثاره. فهو يؤثر فعلا في الغابات والزراعة ومصايد الأسماك في المحيطات، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الآثار في المستقبل مع حدوث تباينات بين القطاعات الفرعية والأقاليم. ويشير التقرير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام 2007 إلى أن احترار النظام المناخي أمر جلي، وإلى أنه من المتوقع ارتفاع درجة الحرارة بحوالي 0.2 درجة مئوية في العقد الواحد وفقاً لمجموعة من سيناريوهات الانبعاثات.

32- وسيؤثر الاحترار العالمي على الزراعة بعدد من الطرق، منها: (أ) زيادة محتملة جدا في وتيرة الحرارة المفرطة، وموجات الحرارة وتساقط الأمطار الغزيرة؛ (ب) الاشتداد المحتمل للأعاصير الاستوائية، (ج) زيادة محتملة جدا لتساقط الأمطار في الارتفاعات الشاهقة، وتراجع محتمل لذلك في معظم المناطق شبه الاستوائية.

33- ويناقش تأثير الظواهر القصوى بشكل مستفيض، إلا أن التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعنون *"إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث لدفع عجلة التكيف مع تغير المناخ"* الذي صدر في ديسمبر/كانون الأول 2011 يقدم ما يدّل على أن بعض الظواهر القصوى قد تغير نتيجة لتأثيرات من صنع الإنسان، بما في ذلك الزيادات في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

34- وستتضرر أيما تضرر المجتمعات المستضعفة والأشخاص المستضعفون في البيئات الهشة، مثل الأراضي الجافة والمناطق الجبلية والمناطق الساحلية. كما ستؤثر الآثار الوخيمة الناجمة عن تغير المناخ على الأمن الغذائي، خاصة وأن بعض البلدان الأكثر ضعفا تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي. وستتباين هذه الآثار تباينا كبيرا باختلاف الأقاليم والبلدان. وبات اعتماد استراتيجيات التخفيف في قطاع الزراعة، والتكيف مع تغير المناخ، وخلق المزيد من القدرة على الصمود مصدر قلق متزايد، وهو يحتاج إلى عمل جماعي قوي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

### *(8) العلم والتكنولوجيا، بصفتهما مصدرا رئيسيا للإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج باتت تدريجيا سلعة خاصة، وسيطرة القطاع الخاص على العمليات*

35- تمثلت معظم الزيادات التي شهدها الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي على الصعيد العالمي في زيادة المحاصيل للهكتار الواحد. وأدت الحبوب والبذور الزيتية دورا رئيسيا في خضم هذه العملية. لكن المعدلات الأساسية للمحاصيل تراجعت من 3.2 في المائة سنويا عام 1960 إلى 1.5 في المائة عام 2000. وعلاوة على ذلك، تتسم الاتجاهات في المحاصيل بتباين وعدم تجانس كبيرين، على المستوى الإقليمي وكذلك بالنسبة لمختلف الحبوب، وهو ما يبرز التأثير المتفاوت للأصناف الحديثة والابتكارات التكنولوجية المرتبطة بها. وتشير مراقبة مصادر الإنتاجية الزراعية المحسنة إلى أن زيادة المحاصيل في المستقبل ستتوقف إلى حد كبير على تطوير أصناف مكيّفة ومحسنة، وعلى نشرها واستخدامها بشكل مناسب. وقد أدى ظهور التكنولوجيا البيولوجية كمصدر رئيسي للابتكار في قطاع الزراعة إلى إزاحة "الحيز التكنولوجي" باتجاه القطاع الخاص.

36- ورغم تزايد الاستثمار العام المخصص للبحث والتطوير في المجال الزراعي في مختلف أرجاء العالم من حوالي 16 مليار دولار عام 1981 إلى 23 مليار دولار عام 2000، فإن استثمارات القطاع الخاص ارتفعت بوتيرة أسرع لتصل إلى 16 مليار دولار في عام 2000 أو 40 في المائة من المجموع. ويتركز إجمالي الاستثمار المخصص للبحث والتطوير في المجال الزراعي في عدد قليل من البلدان. فقرابة 50 في المائة من الاستثمار العام هو في خمس بلدان: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والهند، والبرازيل، في حين تتم نسبة 93 في المائة من استثمارات القطاع الخاص في البلدان المتقدمة. وتفسر الفرص التي تتيحها منتجات التكنولوجيا البيولوجية، وحجم وسهولة الوصول إلى الأسواق، هذه الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها القطاع الخاص ويركزّها على الحبوب وظروف الإنتاج الموجه نحو السوق. ومع الزيادة في توحيد أدوات الحماية الفكرية، فإن حجم الاستثمارات اللازمة يتزايد، كما أن تعقد العلم يجعل من الضروري تنمية قدرات إدارية عالية. ومن المرجح أن تتعزز هذه الاتجاهات. كما أضحى تنظيم العلم والعلاقة بين السياسة والعلم أكثر أهمية وانفتاحا. وهذه مجالات عمل مهمة بالنسبة للمنظمة، يمكن تطويرها في إطار شراكة وثيقة مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وسيتعين على وجه الخصوص تعزيز مؤسسات البحوث الوطنية ووضع السياسات العامة ذات الصلة بالعلم والابتكار وزيادة الاستثمارات العامة والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تسخير لإمكانات الابتكارات بطريقة تتسم بطابع أكثر عالمية لأغراض زيادة الإنتاج الغذائي والحد من الفقر في بلدان العالم النامي.

### *(9) تطور البيئة الإنمائية: زيادة الإقرار بمركزية الحوكمة والالتزام بالعمليات الإنمائية التي تأخذ بزمامها البلدان*

37- تغيرت البيئة الإنمائية خلال العقد الماضي من نواح عدة. فمن جهة، يتزايد الإقرار، على الصعيدين الوطني والدولي، بطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، باعتبار أنّه يحق لها أن تدلي بدلوها في النقاشات. ويجري اعتماد آليات جديدة لإشراك ممثليها في عمليات صنع القرار، وفي تنفيذ أنشطة موضوعة بشكل مشترك. ومن المسلّم به أيضا أنه، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية العالمية والإقليمية والوطنية، والتي ليس أقلها تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر، لابد من مشاركة الجهات الفاعلة التي تتجاوز قطاع الزراعة، بالإضافة إلى توسيع نطاق أصحاب المصلحة والآراء والمصالح المتضاربة. ومما يزيد من تعقيد المسألة زيادة التركيز على القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل قضايا المساواة بين الجنسين، والبيئة. ويقتضي هذا التعقيد المتزايد حوكمة أفضل وأقوى، وبناء مؤسسات فعالة وناجعة وخاضعة للمساءلة، وتشجيع المشاركة والإنصاف والشفافية والمعلومات واتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة.

38- وثمة تغيير ثان مهم يتمثل في الإقرار العام بأن العمليات الإنمائية الناجحة يجب أن تمتلكها وتأخذ بزمامها البلدان نفسها، وهذا يستلزم صياغة استراتيجيات وبرامج قطرية متناسقة. وقد أُعرب بشكل صريح عن هذه التصورات في مجموعة من المحافل الدولية (روما 2002، باريس 2005، أكرا 2008، بوسان 2011). وأفضت هذه البيئة الإنمائية الجديدة إلى احتياجات سياسة ومؤسسية جديدة، ووفرت في الوقت ذاته على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية فرصا جديدة للعمل تنطوي على تبعات مهمة بالنسبة للمنظمات المتعددة الأطراف بشكل عام، ومنظمة الأغذية والزراعة بشكل خاص.

### *(10) زيادة الهشاشة بسبب الكوارث والأزمات الطبيعية والتي من صنع الإنسان*

39- تكشف المخاطر المتعددة التي تهدد الأمن الغذائي والتغذوي وآثارها السلبية والتراكمية والصلات الواضحة بين الصدمات والجوع، مدى هشاشة نظم إنتاج الأغذية الحالية وضعفها أمام الأزمات والكوارث والنزاعات. فقد أثرت الكوارث سلبا على أرواح الملايين وعلى سبل كسب عيشهم على مدى السنوات الماضية، وترتبت عليها عواقب وخيمة جدا بالنسبة للفقراء والمهمشين من الناحية السياسية. وتبين آثار الكوارث المأساوية الكبرى والواسعة النطاق، مثل الزلزال الذي ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني 2010 والفيضانات التي اجتاحت باكستان في يوليو/تموز 2010، الصلة الوثيقة القائمة بين خطر الكوارث والفقر. وتؤكد أزمة الجفاف التي شهدها القرن الأفريقي عام 2011 مدى ترابط حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات، مما يعظم أثر الجفاف. و عام 2011، جاءت موجة الفيضانات في أستراليا، والزلزال الذي وقع في نيوزيلندا، والزلزال والتسونامي والكارثة النووية التي كانت اليابان مسرحا لها لتذكرنا بقسوة بأن البلدان المتقدمة معرضة بشدة للخطر بدورها.

40- وخلّفت مئات الكوارث الأصغر حجما، والأقل بروزا على المستوى الدولي، والمرتبطة بتقلب المناخ أضرارا وخسائر جسيمة. وقد سجلت السنوات العشرون الماضية زيادة هائلة في عدد من المناطق المحلية ما يؤكد على وقوع آثار سلبية على الموارد البشرية والطبيعية. وتكشف هذه الأحداث النقاب عن كيفية استمرار تكوّن الكوارث من خلال مجموعة من العوامل المسببة للمخاطر (أي تدهور النظم الإيكولوجية التي تضبط المخاطر، مثل الأراضي الرطبة والمنغروف والغابات؛ ومستويات عالية من الفقر النسبي؛ والتنمية الحضرية والإقليمية سيئة الإدارة) والنزاعات التي تزيد الطين بلة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مخاطر ناشئة ومواطن ضعف جديدة مرتبطة بمدى تعقيد النظم التكنولوجية والإيكولوجية التي تعتمد عليها المجتمعات، وترابطها. وإن المخاطر المقترنة بزيادة وقوع آفات النباتات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود واتساع رقعتها لتشمل مناطق جغرافية جديدة وشيكة الحدوث أيضا.

41- ويمكن لتعرض الناس إلى مجموعة واسعة من المخاطر الناشئة التي تتعاظم وتصبح أكثر تواترا نتيجة للعولمة (بما في ذلك زيادة أسعار الأغذية/ السلع الأساسية وتقلبها، وعدم الاستقرار المالي، وفرص العمل)، وأنماط جديدة من الضعف أن يتسبب في انهيار متتال ومتسلسل للنظام على نطاق مختلف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تضخيم الآثار السلبية بشكل كبير. وفي ظل عدم وجود استجابات سياسية ملائمة، تصبح المخاطر هيكلية تنطوي على تكاليف فردية واجتماعية مرتفعة. وفي ظل مختلف المخاطر الرئيسية، تشهد البلدان الأفقر (لا سيما حالات الطوارئ المعقدة أو الأزمة التي طال أمدها) التي تتسم بضعف الحوكمة معدل وفيات أعلى، وخسارة اقتصادية نسبية قياسا بالبلدان الغنية التي تتمتع بحوكمة أقوى.

42- وثمة حاجة إلى التوجيهات الاستراتيجية القطاعية المتعلقة بالأغذية والزراعة لمساعدة البلدان على الامتثال لإطار عمل هيوغو وللحد وإدارة المخاطر المتعددة ومختلف الأخطار التي تزيد من حدة التعرض لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي (خاصة بالنسبة لأشد الناس فقرا). وعلى المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، لابد من اتخاذ إجراءات متناسقة لبناء واستعادة سبل كسب العيش المتسمة بالقدرة على مواجهة مختلف التهديدات والصدمات بالنسبة للمزارعين والرعاة والعاملين في مصايد الأسماك والغابات والفئات المستضعفة الأخرى (الذي يزيد عددهم بحسب التقديرات عن 2.5 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقا لمنشورة المنظمة المعنونة *"الحفظ والتوسع"*). ويكتسي الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي أهمية حيوية لضمان أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، ألا هو "الحق في الحصول على غذاء كاف والتحرر من الجوع".

### *(11) الفقر الريفي: الحقائق والتوقعات والإجراءات المطلوبة*

43- تقلص الفقر الريفي بدرجة كبيرة في بعض أجزاء العالم النامي خلال العقود الماضية. ففي سنة 2010 كان 35 في المائة من مجموع أبناء الريف في البلدان النامية مصنفين ضمن فئة من يعانون الفقر المدقع في حين كانت نسبتهم 54 في المائة في سنة 1988. بيد أنه، رغم هذا التقدم، كان مازال هناك، في سنة 2005، نحو 1.4 مليار نسمة يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (وهو ما يعرَّف بأنه الفقر المدقع). وما زال الفقر في العالم يعتبر،

في معظمه، مشكلة ريفية، نظراً لأن ما لا يقل عن 70 في المائة ممن يعانون الفقر المدقع في العالم يعيشون في المناطق الريفية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011).

44- رغم الهبوط الكبير المتوقع في معدل النمو السنوي لسكان العالم (من 1.1 في 2010–2015 إلى 0.4 في المائة 2045–2050)، فإن الزيادات المطلقة ستظل كبيرة في كثير من أقل البلدان نمواً. وستتباين الزيادات السكانية كثيراً بين الأقاليم والبلدان، مما يخلق تحديات مختلفة في مجال الفقر الريفي والتنمية الريفية.

45- تتسارع الشيخوخة السكانية، أي تحول الهيكل العمري للسكان نحو التقدم في العمر، في جميع الأقاليم النامية. وكثيراً ما تبدأ هذه الظاهرة في وقت مبكر وتسير بمعدلات أسرع في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية وهو ما يرجع أساساً إلى هجرة الشبان إلى المدن. وللظاهرة آثار كبيرة على أسواق العمل والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

46- كثيراً ما يقترن الفقر الريفي بحالة غير مواتية من حيث فرص العمل. فأسواق العمل الريفية تتسم بمستويات عالية من الأوضاع غير النظامية وشغل وظائف متعددة وترتيبات العمل المؤقتة وانتشار عدم المساواة على أساس نوع الجنس والعمر. وكثيراً ما تكون أوضاع العمل في الريف سيئة للغاية، وإنفاذ القانون قاصراً والحصول على الحماية الاجتماعية محدوداً. والغالب في المناطق الريفية للبلدان النامية، أن يكون الفقر مشكلة تتعلق بسوء نوعية استخدام اليد العاملة، مما يسفر عن مستويات منخفضة لإنتاجية العمل. ويعيش ثماني عاملين من كل عشرة عاملين بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم في المناطق الريفية على الصعيد العالمي (منظمة العمل الدولية، 2012). وهم يستخدمون أساساً كعمال كفاف مستقلين أو كعمال في خدمة الأسر المساهمة. ويعاني كل من النساء والشبان في الريف من صعوبات جمة للتمتع بفرص العمل اللائق.

47- تمثل النساء، في المتوسط، 43 في المائة من قوة العمل الزراعي في أقل الأقاليم نمواً. وهناك، على الصعيد العالمي، قرائن على تأنث بسيط لقوة العمل الزراعي على مدار السنوات الثلاثين الأخيرة مع استثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي يزداد فيه هذا الاتجاه شدة ووضوحاً. واحتمال الانخراط في العمل بأجر أقل في حالة النساء منه في حالة الرجال، وعندما يقتربن على ذلك فالأرجح أن يكون للعمل بدوام جزئي و/أو عمل موسمي و/أو منخفض الأجل في الاقتصاد غير الرسمي لقاء أجر أقل بالنسبة للأعمال المتكافئة والتي تقتضي مستويات مماثلة من التعليم والخبرة.

48- ويمكن لكفالة تمتع نساء الريف بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجال في الحصول على الخدمات والموارد الزراعية، أن يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي تتراوح بين 2.5 و4 في المائة على الصعيد الوطني. ويمكن لمثل هذه الزيادات أن تخفض عدد من يعانون قصور التغذية في العالم بما يتراوح بين 100 و150 مليون نسمة (منظمة الأغذية والزراعة، نشرة حالة الأغذية والزراعة، 2011).

49- في السنوات الخمسين الماضية، انتقل نحو 800 مليون نسمة من المناطق الريفية إلى المدن، ومع ذلك تبدو الأرقام الخاصة بالهجرة فيما بين المناطق الريفية أعلى من ذلك بكثير (منظمة الأغذية والزراعة، 2007). وكثيراً ما تحدث الهجرة نتيجة للفقر، وانعدام الأمن الغذائي والمساواة، وافتقاد فرص كسب الأجر، وزيادة التنافس على موارد الأرض والمياه النادرة في المناطق التي تنشأ فيها الهجرة. ويمكن للهجرة، من ناحية أخرى، أن تسهم في إيجاد حل للتوتر في المناطق التي تنشأ فيها الهجرة عن طريق تخفيض الضغط السكاني فيها، بما في ذلك الطلب على الأرض والمياه، لكنها قد تحرم هذه المناطق نفسها من موارد عمل وموارد بشرية قيِّمة.

## دال- التحديات العالمية الرئيسية

50- تعين هذه الاتجاهات وتحدد المشكلات الإنمائية الرئيسية التي ستواجهها البلدان الأعضاء والمجتمع الإنمائي الدولي في المستقبل القريب. وقد تم على هذا الأساس، ومع المهمة الواسعة المنوطة بالفاو، سبعة تحديات إنمائية، وهي تحديات تم تحديدها واختيارها بوصفها التحديات التي لها دلالة غير عادية وإلحاح خاص

51- وقد نظرت المؤتمرات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا وأفريقيا، فضلاً عن المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية، المعقودة خلال الفترة مارس/آذار – أبريل/نيسان 2012، في هذه التحديات وصادقت عليها[7]. كما صادقت هذه المؤتمرات الإقليمية على عملية التفكير الاستراتيجي للمنظمة وحددت الخصائص والأولويات الإقليمية[8]. وقد أدرجت الأولويات في كل تحد من التحديات الرئيسية وستؤخذ في الاعتبار لدى تحديد خصائص الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل اللازم إعدادها.

51- يجب النهوض بالتربية والمعلومات التي تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وإبراز العلاقة بين إعداد الوجبات، والتغذية، والصحة. في المقابل، يتعين دمج مفهوم التغذية على نحو أفضل في السياسات والبرامج الزراعية. وينبغي تحديد العناصر التي يجب النهوض بها في سلاسل الإمداد للتأثير على خيارات المستهلكين والأطراف الرئيسية في السلسة الغذائية بأكملها، بما في ذلك سلطات القطاع العام. كما أنّ العلاقة ما بين التعليم، والصحة، والزراعة بحاجة لمزيد من التطوير، ولا بدّ من الأخذ بها عند وضع السياسات والبرامج.

[7] من المقرر عقد الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في الفترة 14 – 18 مايو/أيار 2012، ونشر نتائجه في التقرير CL 144/8

[8] الوثائق CL 144/4 وCL 144/5 وCL 144/6 وCL 144/7 وCL 144/LIM/4 (http://www.fao.org/bodies/council/cl144/ar/)

***التحدي 1 – زيادة إنتاج الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك وإسهام ذلك في النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه***

52– تشكل قاعدة الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية أساس جميع نظم الأغذية والزراعة، وتشكّل حمايتها مبدأً توجيهياً لاستخدامها. ويُمثّل التصدي للتحديات البيئية، ويشكل الانتقال إلى اقتصاد أخضر وضمان الاستدامة الاجتماعية والسياسية للأنظمة الإنتاجية السياق الرئيسي لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي الغذائي وغير الغذائي. وفي إطار التوصل إلى التوازن الملائم بين زيادة الإنتاج من جهة واستخدام الطاقة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، يتمثل الهدف المنشود في الاستفادة من الطاقات الكامنة التي يوفرها الاقتصاد الحيوي لتعزيز إسهامات الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك في التنمية الاقتصادية مع إدرار الدخل وإتاحة فرص العمل، وسبل كسب العيش للمزارِع الأسرية، والسكان في المناطق الريفية بصفة عامة. ويجب أن تتمكن أنظمة الإنتاج من الوقوف في وجه هذا التحدي عبر أشكال الابتكار المختلفة التي تزيد الإنتاجية الزراعية والفعالية في سياق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتقليص العدوى، والاستخدام الأنظف للطاقة، وزيادة التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، بالإضافة إلى توفير الخدمات البيئية. وسيتطلب ذلك مراعاة التنازلات المتبادلة القائمة، وتحقيق التوازنات الملائمة. وهذه التوازنات خاصة بكل بلد على حدة ويجب أن تجرى إقامتها بقيادة هذه البلدان نفسها.

53– تشمل الخصائص والأولويات الإقليمية التي أعربت عنها المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012، ما يلي:

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** (1) الأهمية الكبيرة للمزارع الأسرية، والتعاونيات، ومصايد الأسماك وبرك تربية الأحياء المائية الحرفية كوسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية؛ (2) أهمية قضايا الصحة الحيوانية ووقاية النباتات، خاصة الأمراض العابرة للحدود والحاجة إلى إعداد قواعد معلومات؛ (3) أهمية رسم استراتيجيات إنمائية تكفل مستوى معقولاً وعادلاً من الدخل للمزارعين؛ (4) ينبغي أن تحصل استراتيجيات التكيّف لتأثير تغير المناخ أولوية أعلى من استراتيجيات التخفيف من وطأته، كما ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا من مجالات الأولوية لعمل المنظمة.

**آسيا والمحيط الهادئ:** (1) الأهمية، والأولوية الكبيرة لإنتاج الأرز والحاجة إلى العمل في رسم استراتيجية عريضة تشمل نقل التكنولوجيا، وإدارة الأمراض العابرة للحدود وتحسين الأسواق بغية زيادة الإنتاجية لا سيما إنتاجية صغار المزارعين؛ (2) أهمية زيادة الإنتاجية في البلدان النامية الجزرية الصغيرة بتيسير تنمية القدرات وإفراز المعلومات؛ (3) أهمية تعزيز التصدي بالصورة المناسبة لتلقب أسعار المواد الغذائية؛ (4) تعزيز البحوث والإرشاد؛ (5) أهمية قطاع الإنتاج الحيواني وإعداد معايير صحة الحيوان وسلامة الأغذية؛ (6) تعزيز تنمية منظمات صغار المزارعين.

**أوروبا:** (1) إسداء المشورة للحكومات على سبيل دعم التكثيف المستدام للمحاصيل في المزارع الصغيرة؛ (2) أهمية تحسين مكافحة المخاطر الحيوانية والنباتية وتلك التي تحملها الأغذية فضلاً عن الآفات والأمراض.

**أفريقيا:** (1) الحاجة إلى تحسين استخدام المياه والري.

### *التحدي 2 – القضاء على انعدام الأمن الغذائي، وحالات النقص في المغذيات، والأغذية غير المأمونة إزاء الزيادة والتقلب الشديد في أسعار المواد الغذائية*

54– ما فتئ الحق في الغذاء الكافي يتعزز كقيمة متعارف عليها تثير شواغل جديدة بشأن انعدام الأمن الغذائي، وتفضي إلى تعهدات للقضاء على الجوع ونقص التغذية على الصعيدين الوطني والدولي لا سيما في صفوف النساء والأطفال. ولبلوغ هذه الأهداف ينبغي وضع استراتيجيات، وسياسات، وبرامج ملائمة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية، لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي لدى سكان المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، تضع نصب عيونها هدف القضاء على هذه الآفات في فترة زمنية معقولة نسبياً. ويجب على هذه السياسات أن توازن ما بين الاحتياجات في الأجلَين القصير والطويل من جهة، والقيود من جهة أخرى. كما ينبغي عليها أن توازن ما بين المصالح على جانب الإنتاج الزراعي لا سيما مصالح صغار المزارعين والمنتجين الفقراء، وبين مصالح المستهلكين الفقراء واحتياجاتهم. ويجب أن تشمل كذلك الإمدادات المحلية للزراعة، والأحياء المائية، ومنتجات الغابات غير الخشبية، والإنتاج الحيواني لا سيما في إطار الأنشطة الأسرية لتحسين النفاذ، والسياسات التجارية التي تدمج وتوازن ما بين الإنتاج المحلي والواردات، وبرامج اجتماعية تُسهم في تحسين الوصول إلى الأغذية. وعلى هذه السياسات أن تستنير بالمبدأ التوجيهي الذي ينص على أنّ ما يُنجز على الأجل القصير للتصدي لأوجه الضعف الغذائية ينبغي ألاّ يقوض أهداف الإنتاج الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية على الأجل الطويل. كما يتوجب الدمج ما بين الأمن الغذائي والجودة الغذائية بما في ذلك البروتينات، والعناصر الغذائية الدقيقة. كما يمكن أن يُشكل خفض الهدر الغذائي الكبير في المراحل الصناعية والتجارية للعملية برمتها إسهاماً جوهرياً في الأمن الغذائي الوطني والعالمي.

55– تشمل الخصائص والأولويات الإقليمية التي قدمتها المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 ما يلي:

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** (1) الاعتراف بأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي تتصل بإمكانية الحصول على الأغذية وهي إمكانية تقترن، بدورها بمستوى الدخل.

***التحدي 3 – تحسين نوعية وتوازن استهلاك الأغذية والتغذية***

56– يستدعي نمو الطلب العالمي، وأثر ذلك على البيئة والأسعار، وانتشار العادات الغذائية السيئة وما يتصل بها من عدم توازن تغذوي ومشاكل صحية، تغييرات جذرية لإتباع حميات أكثر استدامة وسلامة. ويفترض التصدي لهذا التحدي تعديلَ أنماط الاستهلاك والعادات بما في ذلك عبر خفض الهدر الغذائي. ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات بما في ذلك التغييرات السلوكية و/أو الثقافية وإعادة التشديد على القيمة الحقيقية للغذاء (من وجهات النظر التغذوية، والرمزية، والاقتصادية) ودمج التغذية بوصفها من الشواغل الأساسية في كل السياسات المتصلة بالأنظمة الغذائية.

57– يجب النهوض بالتربية والمعلومات التي تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وإبراز العلاقة بين إعداد الوجبات، والتغذية، والصحة. في المقابل، يتعين دمج مفهوم التغذية على نحو أفضل في السياسات والبرامج الزراعية بما فيها تلك المتصلة باستدامة الموارد الطبيعية. وينبغي تحديد العناصر التي يجب النهوض بها في سلاسل الإمداد للتأثير على خيارات المستهلكين والأطراف الرئيسية في السلسة الغذائية بأكملها، بما في ذلك سلطات القطاع العام. كما أنّ العلاقة ما بين التعليم، والصحة، والزراعة بحاجة لمزيد من التطوير، ولا بدّ من الأخذ بها عند وضع السياسات والبرامج.

58– لدى النظر في الخصائص والأولويات الإقليمية، قامت المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 بما يلي:

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** (1) اقترح المؤتمر دمج هذا التحدي في التحدي السابق، أي الأمن الغذائي، عند تحديد الأهداف الاستراتيجية.

**أفريقيا:** (1) شددت على أهمية الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتطوير القدرة على وضع ضوابط لسلامة الأغذية.

***التحدي 4 – تحسين سبل كسب عيش السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمختصين بالغابات، والصيادين لا سيما النساء في إطار التحضر، وتغير البنى الزراعية***

59– يجب توفير وتعزيز النمو الاقتصادي والفرص التي تضمن سبل كسب العيش للفئات الاجتماعية والجنسانية والعمرية المختلفة في سياق توثيق الروابط بين المناطق الريفية والحضرية. ولا بد من تصميم الإستراتيجيات، والسياسات، والأطر المعيارية والبرامج وتنفيذها لتوفير العمل اللائق والفرص الأخرى لكسب الدخل من الأنشطة الريفية وغير الريفية في المناطق الريفية. ومن اللازم، على نفس الغرار تصميم نظم فعّالة للأمن والرقي الاجتماعيين تجرى إقامتها على أساس شبكات الأمان الراهنة وغيرها من آليات الدعم الزراعي. ويَفترِض ذلك في بلدان عدّة توازناتٍ جديدة في السياسات الموضوعة على حساب الزراعة ما يُحتّم اعتماد آليات حوكمة جديدة وقوية على الصعيدين المحلي والوطني.

60- يُعتبر خفض التفاوت في المداخيل بين الأقاليم، والمجموعات الاجتماعية المختلفة في كلّ من البلدان، وتحديداً القضاء على انعدام المساواة ما بين الجنسين، وتحسين وصول النساء إلى الموارد الإنتاجية هدفاً هاماً وهو ينطوي على مكونات رئيسية في إطار هذا التحدي. كما أنّ دمج السكان الشباب في سوق العمل هدف لا يقلّ أهمية عمّا سبق. أمّا حماية الحق في الأرض وفي موارد طبيعية أخرى، وتوفير الخدمات الاستشارية والمالية فمهمة لتعزيز الانتقال وضمان التنويع في سبيل أنشطة إنتاجية وتنافسية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تنفيذ السياسات الخاصة لدعم المزارع الصغيرة والأسرية، والتعاونيات، وجمعيات المزارعين لدمجها على نحو أفضل في الأسواق وفي سلاسل الإنتاج، وكذلك اعتماد استراتيجيات الانتقال من الزراعة إلى أنواع أخرى من التدخلات في أقاليم وبلدان مختلفة.

61- لدى النظر في الخصائص والأولويات الإقليمية، قامت المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 بما يلي:

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** أعرب المؤتمر الإقليمي عن شاغل خاص فيما يتعلق بأوضاع تحسين سبل عيش النساء وشبان الريف والسكان الأصليين.

***التحدي 5 – ضمان قيام أنظمة غذائية وزراعية أكثر إنصافاً واستيعاباً على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية***

62- يجب أن يعزز تنظيم سلاسل القيمة وطنياً، وإقليمياً، وعالمياً، والتدابير التنظيمية الشفافية والكفاءة، وتقليص قوة السوق بما يتيح لجميع الأطراف المشاركة الاضطلاع بدور ذي مغزى. ويُشكّل النهوض بنماذج العمل الشاملة، وضمان استجابة مواصفات المنتجات لاحتياجات السوق الحقيقية، وتقوية جمعيات المنتجين وتمكينها، وتحسين المعلومات في الأسواق عناصر مهمة. كما يجب العمل على ضم صغار المنتجين إلى سلاسل القيمة في الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك. وينبغي، في معظم الأقاليم، وضع سياسات لحيازة الأراضي تحمي صغار المزارعين والجماعات الريفية من عمليات تركز ملكية الأراضي، كما أن ترابطها مع استدامة الموارد الطبيعية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. أمّا على الصعيد الدولي فتحتاج الدول المستوردة، والمصدرة إلى استراتيجيات وسياسات خاصة وتفضيلية للاستفادة من التجارة وبلوغ أهداف الأمن الغذائي لديها مع أخذها بعين الاعتبار احتياجات الأمن الغذائي في الأماكن الأخرى. ولتحقيق هذه الأهداف يُعتبر تطوير الأسواق الإقليمية، والاستفادة منها هدفاً جوهرياً في معظم الأقاليم، تماماً كالمساعدة التي تُقدم للبلدان والمنتجين للامتثال للمعايير الدولية التي ما فتئت تزداد صرامة، لا سيما في ما يتعلق بسلامة الأغذية، والأمراض الحيوانية والنباتية.

63- تشمل الخصائص والأولويات الإقليمية التي قدمتها المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 ما يلي:

**آسيا والمحيط الهادئ:** (1) الحاجة إلى استحداث أسواق للأغذية تكون مفتوحة وكفوءة وشفافة، بما في ذلك التجارة؛ (2) التطوير التدريجي لسلاسل قيم إنتاج الأغذية وأهمية تعزيز هذه العملية، والحد كذلك من خسائر ما بعد الحصاد.

**أوروبا:** (1) أهمية انضمام الدول الأعضاء لمنظمات التجارة الإقليمية والعالمية وتحديد المعايير والسياسة الاقتصادية، وحاجة هذه الدول إلى الحصول على الدعم في مجالي السياسة والمؤسسات.

**أفريقيا:** (1) شدد الإقليم على أهمية استحداث بنى أساسية موجهة إلى السوق؛ (2) تعزيز التدابير الصحية والنظم الخاصة بسلامة الأغذية من أجل تحسين التجارة؛ (3) وتنفيذ سياسات تجارية ووضع أطر ناظمة للتجارة الأقاليمية والدولية؛ (4) تطوير صناعات تجهيز المنتجات الزراعية المضيفة للقيمة.

***التحدي 6 – زيادة صمود سبل كسب العيش أمام التهديدات والصدمات المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي***

64– تؤثر الهشاشة إزاء التهديدات والصدمات المختلفة الطبيعية وتلك التي هي من صنيع الإنسان، والتي ما انفكت تترابط في ما بينها، على سكان الأرياف بوتيرة وقوة أكبر لا سيما مع ازدياد الكثافة السكانية. وإن الصدمات الاقتصادية المرتبطة بعدم الاستقرار المالي، وفرص العمل، وتقلب الأسعار الحاد والخسائر في المداخيل وانعدام الأمن الغذائي التي، تصبح، في غياب الاستجابات السياسية المناسبة، بنيوية وتنطوي على تكاليف فردية واجتماعية باهظة. ومن المهم توفير الأدوات الكفيلة بإدارة المخاطر، وشبكات السلامة للتخفيف من أثر هذه الصدمات. وتعتبر البلدان التي تشهد أزمات مزمنة هشة بشكل خاص بسبب ضعف المؤسسات وأنظمة الحوكمة. ويجب أن تؤخذ الاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج الإنمائية، والإنسانية بعين الاعتبار، ولا بد من التقليل من المخاطر الكثيرة والمترابطة والتي تؤثر على سبل معيشة الناس وإدارتها على نحو أفضل لمساعدة الناس على التكيف، والتأقلم مع التهديدات والصدمات التدريجية والمفاجئة. وتشكل الاستراتيجيات الهادفة إلى التكيف والتصدي لتغير المناخ، وبناء القدرات لمكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية وعلى وجه الخصوص الأمراض العابرة للحدود، عناصر مهمة في الإطار العام لهذا التحدي.

65– لدى النظر في الخصائص والأولويات الإقليمية، قامت المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 بما يلي:

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** (1) أعرب المؤتمر الإقليمي عن القلق الخاص إزاء الكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ والحاجة إلى استحداث أدوات محسنة لمكافحتها مع التشديد على أهمية ذلك.

**آسيا والمحيط الهادئ:** (1) سلط المؤتمر الإقليمي الضوء على تزايد أهمية ووتيرة الكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ وأهمية إعداد نظم للإنذار المبكر فضلاً عن إعداد ونشر التكنولوجيا والأدوات المحسنة لإدارة الكوارث.

***التحدي 7 – تعزيز آليات الحوكمة لتلبية احتياجات أنظمة الغذاء، والزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية***

66– من الصعوبة بمكان التصدي لتحديات التنمية لأنّها تشمل قطاعات عدّة، وطائفة واسعة من أصحاب الشأن، ولا بد من الأخذ بالأبعاد العابرة للاختصاصات وللحدود كإدارة الموارد المائية، ومستجمعات المياه، وموارد الاقتصاد الأزرق في البحار. زد على ذلك أنّ العولمة تملي التصدي لأوجه عدم التوازن الحالية كانعدام الأمن الغذائي، والعوامل البيئية الخارجية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك مياه الري، ومستجمعات المياه العابرة للحدود، وموارد المحيطات من خلال أنشطة يجري التشاور حولها وتكون فعالة ومنصفة. كما أنّه لا بدّ من توفير المنتجات العامة المناسبة بما في ذلك الخدمات، والمعلومات، والمعرفة، والابتكارات، والمشورة السياسية المستندة إلى الأدلة الدامغة، والأطر المعيارية، ومدونات السلوك، والاتفاقات على العمل المشترك، وهلّم جرة على المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية لتحقيق التنمية. وللأسباب المذكورة آنفاً، يجب اعتماد آليات حوكمة أكثر قوة وفعالية على الصعد المحلية، والوطنية، والعالمية، وينبغي أن تتمتع بالشفافية وتتميز بالإنصاف، وتعزز مشاركة كافة أصحاب الشأن بشكل مفيد، وتحديداً أولئك الذين يُعتبرون أضعف على صعيد التمثيل الاجتماعي و/أو السياسي، وأن تفضي إلى إنشاء بيئة تمكّن من تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج. ويعتبر إنشاء تعاون فعّال بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني على جميع المستويات في النظم الزراعية والغذائية عنصراً مهماً من هذا التحدي.

67– لدى النظر في الخصائص والأولويات الإقليمية، قامت المؤتمرات الإقليمية المعقودة خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2012 بما يلي:

**آسيا والمحيط الهادئ**: (1) سلط المؤتمر الإقليمي الضوء على أهمية تحسين إدارة وتنظيم قطاع الإنتاج الحيواني تمكيناً للنمو السريع بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً.

**أوروبا**: (1) أشار المؤتمر الإقليمي إلى أهمية المنافع الإقليمية والعامة والحاجة إلى الحصول على الدعم في مجال البحوث التطبيقية في ميادين الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

**أفريقيا**: (1) سلط المؤتمر الإقليمي الضوء على أهمية دعم الإصلاحات المؤسسية وبيئة التمكين التنظيمي لتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

## هاء – خصائص المنظمة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية مقابل التحديات العالمية

*مقدمة*

68– استخدم مفهوم المزايا النسبية والوظائف الرئيسية على نطاق واسع في المنظمة. وكلاهما مذكور في عدد من الوثائق المؤسسية، مثل الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013. وقد أعيد النظر في استخدام هذه التعبيرات وفائدتها وأضيف عنصران تحليليان رئيسيان: بيئة التعاون الإنمائي المنظورة؛ والخصائص التنظيمية الأساسية للمنظمة؛ وتم، نتيجة للتحليل، اقتراح وظائف رئيسية جديدة. إضافة إلى ذلك، تم تحديد المزايا النسبية من زاوية التصدي لسبعة تحديات عالمية مختارة[9].

*بيئة التعاون الإنمائي المتغيرة وآثارها بالنسبة للمنظمة*

69– شهدت بيئة التعاون الإنمائي التي تعمل فيها المنظمة عدة تغييرات منذ سنة 2002. فقد عقد المجتمع الدولي، من خلال المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، التزامات كررت الإعراب عن الأهمية المركزية للاستراتيجيات والبرامج ذات التوجه القطري بالنسبة للتنمية. وفي الوقت ذاته تطورت أيضاً، في المجال الإنساني، نهج جديدة تشدد على الصلة المستمرة بين المجال الإنساني والتنمية مع التأكيد بدرجة أكبر على الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لها. ويركز جدول أعمال التحول الذي أقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في شهر ديسمبر/كانون الأول 2011 على أهمية القيادة القطرية لهذه العملية وتحسين التنسيق والمساءلة وزيادة مواءمة النهج الإنسانية مع النماذج الجديدة للتنمية.

70– وقد تبنت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه التغييرات، فاعتمدت خمسة مبادئ جديدة للبرمجة على سبيل توجيه البرمجة القطرية الفعّالة التي تدعمها الأمم المتحدة. وهذه المبادئ هي:

- النهج المعتمد على حقوق الإنسان؛
- المساواة بين الجنسين؛
- الاستدامة البيئية؛
- تنمية القدرات؛
- الإدارة.

[9] يرد تحليل واستنتاجات تفصيلية في الوثيقة المعنونة: خصائص المنظمة ووظائفها الرئيسية ومزاياها النسبية مقابل التحديات العالمية (http://www.fao.org/bodies/council/cl144/ar/) التي أعدتها مجموعة عمل تتألف من: A. Agostini وB. Benbelhassen و R. Grainger وD. Gustafson وK. Gallaher وV. Gitz وE. Hibi وR. Muthoo وS. Rudgard

71- وينطبق كل مبدأ من هذه المبادئ على التزام المنظمة بعمليات وأطر التنمية الوطنية ودعمها لهذه العمليات، فضلاً عن الجهود التي تبذلها في مجال توفير المنافع العامة على الصعيد العالمي. وقد تم التعبير عن هذه المبادئ على أكمل وجه في مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي التي اعتمدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، التي شددت على الالتزام بالتنمية ذات التوجه القطري، وعمليات التنسيق والشراكة المتعددة التخصصات، وتنمية القدرات، والسياسة المعتمدة على القرائن، وزيادة كفاءة وفعالية العمل الذي تقوم به المؤسسات المتعددة الأطراف بشأن الأمن الغذائي العالمي.

72- مع اقتراب سنة 2015، تم الشروع في المفاوضات الرامية إلى إعادة صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد سنة 2015. ونظراً لزيادة عدد البلدان ذات الدخل المتوسط، لم يعد نطاق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية (الفقر والجوع) يعتبر مثالياً للدعوة إلى الحد من الجوع. وعلى الفاو وشركائها العثور، في نطاق جدول الأعمال الجديد، على أسس ملائمة للدعوة إلى الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. وعلى الفاو، نتيجة لذلك، أن تضاعف الجهود لصياغة عملها في سياق النهج المعتمدة على حقوق الإنسان و"الإنصاف" في البلدان على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. وعلى المنظمة، في الوقت ذاته، أن تزيد من توثيق عرى الصلات بين جدول الأعمال الإنمائي الجديد، بما في ذلك تغير المناخ والاستدامة والبيئة والقدرة على الانتعاش وإدارة المخاطر مثلاً، وبين المجالات المواضيعية التي تتمتع بها الفاو بقدرات فنية وقاعدة معارف سليمة.

73- إضافة إلى التغيرات التي لحقت المشهد السياسي والاقتصادي، والتي أثرت على الأمم المتحدة ونموذج التعاون الإنمائي الذي تعمل فيه المنظمة، فإن المنظمات الأخرى التي تتداخل المهام المنوطة بها مع مهمة الفاو قد تطورت أيضاً. فالوكالتان الكائنتان في روما، أي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، اللتان أنشئتا في البداية لتحقيق أهداف مختلفة، قد غيّرتا من جوانب القوة فيهما، والواقع أن عملها تداخل تدريجياً مع عمل الفاو. فضلاً عن ذلك حدثت زيادة كبيرة في عدد وجوانب قوة المنظمات العاملة في مجال البحث واستحداث التكنولوجيا ونشرها، مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي هذه البيئة الأكثر تفقداً واتساماً بالطابع التنافسي تصبح لتحديد الخصائص الفريدة للمنظمة، التي تعطيها قدرات خاصة على أداء أنواع معينة من الوظائف، أهمية كبيرة في عملية التخطيط.

*الخصائص التنظيمية لمنظمة الأغذية والزراعة*

74- إن أهم الخصائص وأوجه القوة الأساسية لمنظمة ما هي تلك الكامنة فيها ولا تخص سواها وتحدد سماتها التنظيمية الأساسية. وهناك عدة خصائص أساسية كامنة في الفاو وتعتبر، بالجمع بينها، فريدة ومقصورة على المنظمة:

(1) وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الأغذية والزراعة، الموكل إليها من الدول الأعضاء فيها مهمة العمل، على الصعيد العالمي، في معالجة جميع جوانب الأغذية والزراعة (بما فيها مصايد الأسماك والغابات

وإدارة الموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية على طول السلسلة المتداخلة للشؤون الإنسانية والإنمائية؛

(2) الصفة الدولية الحكومية والحيادية وسلطة إتاحة منتدى محايد يمكن للدول أن تتصل ببعضها فيه بغية الدخول في حوار وتبادل المعارف؛

(3) سلطة مطالبة أية دولة عضو بتقديم المعلومات المتصلة بأهداف المنظمة؛

(4) ميزانية عادية تعتمد على الاشتراكات المقدرة تتيح حداً أدنى مضموناً من الموارد التي يمكن الالتزام بها للأنشطة ذات الأولوية المبرمجة على الأجل المتوسط والمتفق عليها بين الدول الأعضاء في الأجهزة الرئاسية وهي ميزانية تكملها تبرعات طوعية كبيرة، يجري حشدها بصورة متزايدة دعماً للنتائج التنظيمية للفاو وذلك على سبيل تعزيز المعارف فيها ودورها في مجال التوعية؛

(5) موظفون يتمتعون بخبرة واسعة النطاق في كل المجالات التي تغطيها المهمة المنوطة بالمنظمة –رغم قلتهم– ويعملون بأسلوب متعدد التخصصات؛

(6) تواجد قطري في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، وهو تواجد تدعمه أفرقة إقليمية وعالمية من الخبراء، للاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان والأقاليم.

*الوظائف الرئيسية*

75– تعرف الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 بأنها *وسائل العمل الحاسمة التي ستستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج*. ومن ثم فهي تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وقد تطورت الوظائف الرئيسية على مر السنين وفي مختلف وثائق التخطيط.

76– تم استخراج عدد من الوظائف الرئيسية على أساس تطور البيئة الإنمائية والسمات الواضحة للخصائص الأساسية للمنظمة. ووفقاً للتقييم الخارجي المستقل للمنظمة فإن هذه الخصائص تضفي عليها طابعاً فريداً يضعها في المركز المناسب للقيام بدور متميز في المجالات الرئيسية. هذه هي الوظائف الرئيسية التي" لا يمكن لأية منظمة أخرى الوفاء بها بالصورة الملائمة" والتي تبرر بالتالي *وضع المنظمة* للقيام بالعمل الميداني. وتقابل هذه الوظائف مجالات عمل المنظمة التي حددها التقييم الخارجي المستقل على أنها مجالات يلزم إعادة اختراعها "لو قدر للمنظمة أن تختفي من الوجود غداً". إضافة إلى ما تقدم، هناك أيضاً مجالات قد لا تكون الفاو اللاعب الوحيد فيها، لكن يتوقع منها أن تقوم بدور قيادي فيها. وفي مثل هذه الحالات يكون على الفاو أن تعمل مع شركاء وأن تكثف جهودها لاستحداث شراكات استراتيجية وتفعيل هذه الشراكات. وقد أسفر تقييم الخصائص الأساسية المحددة أعلاه عن الوظائف الرئيسية التالية:

(1) تيسير مهمة البلدان ودعمها في إعداد وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ومدونات السلوك، والمعايير الفنية، وغير ذلك من الصكوك الدولية عن طريق آليات الحوكمة العالمية وكحوار بشأن السياسات؛

(2) إسداء المشورة للبلدان ودعمها في مشاركتها الفعالة وعلى بيّنة في إعداد هذه الصكوك العالمية والإقليمية ورسم السياسات وتنمية القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها على المستوى الوطني والصعيد الإقليمي؛

(3) تجميع وتحليل ورصد وتحسين النفاذ إلى البيانات والمعلومات في المجالات المتصلة بالمهمة المنوطة بالفاو، بما في ذلك الاتجاهات والتوقعات العالمية والإقليمية وما يقترن بها من استجابة من قبل الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين (السياسات والتشريعات والإجراءات على سبيل المثال)؛

(4) تيسير وتشجيع ودعم تحسين الحوكمة وحوار السياسات لزيادة الفعالية على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية؛

(5) تقديم المشورة والدعم في مجال تنمية القدرات على الصعيدين بغية إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات واستثمارات وبرامج مبنية على القرائن.

(6) تيسير إقامة الشراكات بين الحكومات والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الزراعية والريفية.

(7) الاضطلاع بالدعوة والاتصال على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية في المجالات الداخلة ضمن نطاق المهمة المنوطة بالمنظمة.

77- ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذه الوظائف الرئيسية تتسق مع رؤية التقييم الخارجي المستقل التي تفيد بأن هدف المنظمة هو أن تكفل، في جميع المجالات الداخلة ضمن نطاق المهمة المنوطة بها، تمتع البلدان من جميع مستويات التنمية، لا سيما أشد البلدان فقراً، بفرصة الحصول على المعلومات والمنافع العامة والخدمات التي تحتاج إليها. وهذا الهدف المعلن يقتضي من المنظمة أن تكون جهة لرسم السياسات والتيسير وعقد الشراكات والتنسيق فضلاً عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

78- وحتى يمكن أداء هذه المهام، وتبعاً للتوصيات المقدمة من المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية، ينبغي للفاو: (أ) التركيز على خبرتها ومعارفها الفنية، واستخدام الممارسات الجيدة المتاحة لها وللبلدان الأعضاء؛ (ب) القيام بدور قيادي عند ارتباط الأنشطة بالمهمة المنوطة بها؛ (ج) الاستفادة من قدرتها على إقامة شبكات التعاون والشراكات. فضلاً عن ذلك سيكون على المنظمة في بعض الحالات أن تعزز قدراتها في المجال التنظيمي وميدان الموارد البشرية على السواء حتى تكون قادرة على تنفيذ الوظائف الرئيسية السبع على أكمل وجه.

79- تجري في القسم التالي معالجة مسألة المزايا النسبية للمنظمة في علاقتها بكل تحد من التحديات الإنمائية المختارة.

*المزايا النسبية في علاقتها بالتحديات المختارة*

80- إن الميزة النسبية مفهوم نسبي من ثلاثة أبعاد:

(1) أولاً، إنها قدرة خاصة مقابل المهمة النهائية المنشودة. ولا تعد الميزة النسبية ميزة إلا إذا كانت *ذات صلة بالتحدي* اللازم التصدي له و *"ما يجب تحقيقه"* (أي الأهداف) للتصدي لهذا التحدي.

(2) ثانياً، إنها تتوقف على *مجموعة الأنشطة والصكوك* التي باستطاعة الفاو أن تتبعّها وتنفذها تحقيقاً للأهداف المختارة. ويتم ذلك في اتجاهين:

(أ) *من الأنشطة إلى المزايا النسبية والقدرات*: يمكن للأنشطة التي تسعى الفاو إلى تحقيقها أن تؤدي بمرور الوقت إلى خلق قدرات ومزايا نسبية؛

(ب) *من المزايا النسبية والقدرات الخاصة إلى الأنشطة*: تسعى الفاو إلى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية أو قدرات خاصة.

(3) ثالثاً، يتعلق المفهوم بأدوار الجهات الفاعلة الأخرى وأدائها فيما يخص التصدي لنفس التحدي وتحقيق الأهداف المحددة بنفس مجموعة الأدوات أو بمجموعة أدوات مختلفة.

81- إن التحليل الذي يحدد المزايا النسبية الراهنة للفاو مقابل كل تحد من التحديات يرد، للإحاطة، في الوثيقة المعنونة "خصائص منظمة الأغذية والزراعة والوظائف الرئيسية والمزايا النسبية" المتاحة على الشبكة على العنوان التالي: http://www.fao.org/bodies/council/cl144/en/. يبيّن الجدول الوارد في الوثيقة أربع مواد: (أ) التحديات؛ (ب) "ما يلزم إنجازه" للإسهام في التحديات؛ (ج) المزايا النسبية للمنظمة أو قدرتها على العمل؛ (د) مجالات التركيز الممكنة لعمل المنظمة من حيث الأنشطة والوسائل والأدوات.

## واو - تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

82- إن التحديات السبعة المحددة والمعروضة في القسم دال، بما فيها الخصائص والأولويات المحددة في كل إقليم، هي الاعتبارات الأساسية التي اشتقت منها الأهداف الاستراتيجية. واستكمل التحليل بثلاثة عناصر إضافية وفرت المعلومات للعملية التحليلية التي أدت إلى اختيارها:

(1) الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، والمهام الواسعة الأخرى التي أقرتها الأجهزة الرئاسية للأمم المتحدة؛

(2) الاتفاقات الدولية ذات الصلة بعمل الفاو؛

(3) الخصائص التنظيمية الرئيسية للفاو والوظائف الأساسية المشتقة منها والتي تم تحديدها فيما يخص كل تحد.

83- وسوف يتم تطوير هذه الأهداف الاستراتيجية الخمسة لتصبح اقتراحات مكتملة الأركان شاملة عرض تفصيلي للقضايا الرئيسية. وسيجري عرض المشكلات المحددة التي ستركز الفاو عملها عليها. وبعد ذلك ستترجم المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة إلى خطة عمل تشمل الأهداف والغايات والأدوات.

84- وفيما يلي عرض للأهداف الاستراتيجية الخمسة:

*الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية*

**بيان المشكلات**

85- ينتج العالم ما يكفي من الأغذية لتوفير الطعام الكافي للجميع، غير أن مئات الملايين من البشر يبيتون على الطوى، ويعاني 178 مليون من الأطفال دون الخامسة من العمر سوء التغذية المزمن، ويؤثر العجز في المغذيات النزرة على أكثر من ملياري نسمة في العالم. وفي الوقت ذاته، تفيد التقديرات بوجود أكثر من مليار نسمة يعانون زيادة في الوزن و 300 مليون نسمة يعانون السمنة. وإضافة إلى الأبعاد الأخلاقية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فإنهما يكبدان المجتمع برمته تكلفة هائلة تتمثل في خسارته من الإنتاجية والصحة والرفاهية. وتفوق هذه التكلفة كثيراً تكلفة معالجة المشكلة. وبقاء مشكلة يمكن تجنبها تماماً، خاصة في مواجهة التقدم الرئيسي المحرز في مجالات أخرى مثل النمو الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا، يعني أن المطلوب هو عقد التزامات بقوة تفوق كثيراً قوة الالتزامات الحالية واتخاذ إجراءات أكثر حزماً فضلاً عن زيادة المساءلة. ولم يتم تعميم الأمن الغذائي والتغذوي تعميماً كافياً في الأطر الإنمائية الاستراتيجية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

86- إضافة إلى الالتزام الاجتماعي والسياسي، هناك حاجة إلى التركيز على الأمن الغذائي والتغذوي. وينطوي هذا على إنشاء إطار لتعميم الأمن الغذائي والتغذوي وضمان اتساق السياسات والبرامج عبر القطاعات التي تعبر عن أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي (توافر الأغذية والتغذية والحصول عليها واستقرارها واستخدامها). ويقتضي إنشاء هذا الإطار توافر البيانات، وتحليل الأمن الغذائي والتغذوي، ونظام للرصد والتقييم والمساءلة. أم تنفيذه فيقتضي وجود الآليات ونظم الحوكمة المناسبة. ومما يعقد التحدي المتمثل في إنشاء وتنفيذ إطار شامل للأمن الغذائي والتغذوي أنه ينطوي على كثير من أصحاب الشأن فضلاً عن ظهور مجموعة من التحديات الجديدة، والتي لم يتم فهمها بالكامل بعد، مثل تأثير الحضرنة السريعة وتغير المناخ والعولمة وزيادة وتقلب أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأساسية الأخرى.

**ما يلزم عمله لتحقيق الهدف**

87- الالتزام السياسي القوي والشراكات: التزام سياسي قوي وفعّال لتحديد الأمن الغذائي والتغذوي كهدف رئيسي لسياسة التنمية على جميع المستويات، فضلاً عن درجة عالية من التعاون والاتساق بين متخذي القرارات في الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين. وبعث الالتزام السياسي فيما بين أصحاب الشأن ينطوي على إذكاء الوعي والمناصرة من جهة، وإنشاء وتعزيز شراكات تضم أصحاب شأن متعددين يكون من شأنها أن تكفل، ضمن جملة أمور، الرصد والمساءلة من جهة أخرى. ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي، بوصفها منتدى يجمع أصحاب شأن متعددين، أن تكون نموذجاً يحتذى في هذا الصدد.

88- أطر وعمليات سياساتية شاملة: يتمثل الأساس اللازم لإنشاء إطار شامل للأمن الغذائي والتغذية لأغراض اتخاذ الإجراءات السياساتية في الفهم الراسخ للأسباب الكامنة للجوع وسوء التغذية المستمرين الذي على بيانات وإحصاءات وتحليلات يمكن التعويل عليها. وينبغي أن يكون التنسيق السياساتي عبر القطاعات وأصحاب الشأن مصمماً بحيث يناسب احتياجات مختلف الأقاليم وفئات السكان. وسيكفل الإطار الشامل للأمن الغذائي والتغذية أن تشمل الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات والبرامج المكانية أهدافاً صريحة وقابلة للقياس من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وأن تشمل كذلك آليات ملائمة للرصد وتقييم التأثير. وستوفر هذه الأطر السياساتية التوجيه اللازم لتخصيص الموارد ورصد التقدم وضمان المساءلة.

89- القدرات المتناسبة مع الاحتياجات: حتى تكون السياسات والبرامج فعالة وتكفل التقدم السريع صوب القضاء على الجوع وسوء التغذية يكون من اللازم ترجمتها إلى إجراءات من منظور الأغذية والتغذية، كما يجب تخصيص الموارد المالية الكافية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية. ويجب أن يكون الاستثمار في القطاعات الغذائية والزراعية حساساً للتغذية، مع كفالة الاستثمارات الكافية للقطاعات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة للقضاء على الجوع وسوء التغذية بما في ذلك القطاعين الصحي والاجتماعي.

*الهدف الاستراتيجي 2: زيادة إنتاج الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً*

**بيان المشكلات**

90- زاد الإنتاج الزراعي العالمي خلال السنوات الخمسين الماضية بما يتراوح بين مرتين ونصف (2.5) وثلاث مرات، كنتيجة أساسية للزراعة والري المعتمدين على الوقود الأحفوري والمدخلات الكثيفة، وللتوسع في الأراضي الزراعية وإن كان بدرجة أقل. وقد وصلت معدلات نمو غلة المحاصيل ومصايد الأسماك الطبيعية إلى حدها الأقصى ومن ثم فقد أخذت في التباطؤ لسنوات عديدة. وهذه الزيادات الإنتاجية تضغط بصورة غير مسبوقة على معظم النظم الزراعية في العالم.

91- وقد اقترنت الزيادات في الإنتاج الغذائي، في أماكن كثيرة بالفعل، بممارسات إدارية أدت إلى تدهور نظم الأراضي والمياه التي يعتمد عليها الإنتاج. ويعاني ربع موارد العالمي من الأرض من التدهور الشديد في حين تعتبر أراض إضافية نسبتها 8 في المائة متدهورة بصورة معتدلة. وتمثل الممارسات الزراعية المستدامة وتغيير استخدام الأرض أهم عوامل تدهور التربة التي تؤدي إلى فقدان خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ذات الأهمية الحاسمة للإنتاج الغذائي.

92- الغابات هي المصدر المباشر للخشب المستخدم في الأغراض الصناعية والحطب والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وهي توفر الغذاء والدخل النقدي لنحو مليار من أشد سكان العالم فقراً. ورغم أن للغابات أهمية رئيسية في حماية التربة والمياه والتخفيف من وطأة تغير المناخ، فما زال قطع الغابات وتدهورها يمثل مشكلة رئيسية.

93- في سنة 2008 أنتجت المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية معاً 142 مليون طن من الأسماك ودعمت سبل العيش لنحو 540 مليون نسمة. وفي الوقت ذاته نضب ما نسبته 32 في المائة من مصايد الأسماك، وتتزايد نسبة الأرصدة السمكية المعرضة للاستغلال المفرط (52 في المائة) بصورة مستمرة، ويؤدي تغير المناخ إلى تحولات في الرصيد السمكي ما زالت غير مفهومة جيداً.

94- وسيستمر الطلب العالمي على الأغذية والعلف والألياف، وسيكون على إنتاج الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أن تشبع هذا الطلب، خاصة في البلدان النامية. وفوق هذه التحديات، سيكون تغير المناخ بمثابة مضاعف لمخاطر موجودة بالفعل في أجزاء كثيرة من العالم. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير أنماط درجات الحرارة ومعدلات التهطل وتدفق الأنهار التي تعتمد عليها نظم الإنتاج في العالم، وإلى زيادة الأحداث المناخية المتطرفة التي لها تأثير قوي على مستويات الإنتاج، وتوافر الموارد الطبيعية، وسبل عيش السكان.

**ما يلزم عمله لتحقيق الهدف**

95- على قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أن تتحول إلى نظم الاستهلاك والإنتاج الغذائي المستدامة – أي المجال القادر على الاستجابة للطلب المتزايد مع المحافظة في الوقت ذاته على خدمات النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها. ومقابلة التحديات البيئية، والتحول إلى اقتصاد مراعٍ للبيئة، وكفالة العدالة في التوزيع، وقدرة الاقتصاد على التحمل والانتعاش، واستدامة نظم الإنتاج، هي الجوانب التي تميز السياق الرئيسي اللازم لتحقيق الزيادة في الإنتاج الغذائي وغير الغذائي. ويجب، بصفة رئيسية، أن تقوم الزيادة في الإنتاج على أساس الاحتياجات والإمكانيات والقيود الإقليمية المختلفة.

96- ويجب إعطاء الأولوية لتحسين فعالية نظم الإنتاج مع إيلاء عناية خاصة لصغار المنتجين والنساء الذين ينتجون بالفعل معظم غذاء العالم. ويعتبر كل من التكيف مع تغير المناخ، والإدارة الكفؤة للمياه، والإدارة المستدامة للأراضي، وصون الموارد الوراثية والتخفيف من وطأة غازات الاحتباس الحراري عوامل رئيسية للزيادة الضرورية في الإنتاج. وعلى التكنولوجيا التي تستفيد من المعلومات التي تغلها النظم الإيكولوجية التقليدية وتنتفع على أكمل وجه من العلوم الحديثة، أن تدعم الكفاءة في استخدام الموارد، وإعادة تدوير الفاقد والحد منه. ويجب أن تكون السياسات الملائمة والحوكمة الرشيدة هي محور هذا التطور.

97- ليست قاعدة الموارد وخدمات النظام الإيكولوجي أساس جميع النظم المنتجة للأغذية والعلف والألياف فحسب، بل هي أيضاً نظم مساندة الحياة لكل الأنشطة البشرية. وحماية قاعدة الموارد الطبيعية هي مبدأ توجيهي لاستخدامها. ويمكن تحقيق ذلك بتوفير الأوضاع اللازمة لاستخدامها بصورة سليمة ومأمونة.

*الهدف الاستراتيجي 3: تحسين سبل عيش سكان الريف، خاصة النساء والشباب، عن طريق تعزيز فرص العمل وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية*

**بيان المشكلات**

98- تناقص الفقر الريفي في معظم أقاليم العالم. بيد أن استمرار مستويات عالية من الفقر، خاصة فيما بين قطاعات محددة من سكان الريف، ما زال يضع عقبات واضحة أمام تحقيق أهداف الفاو. إضافة إلى ذلك، نما في القطاع الزراعي الإهمال في العقود العديدة الماضية، مما أسفر عن الحد من قدرة الزراعة على أن تكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وإفراز فرص العمالة وكسب الدخل في المناطق الريفية.

99- ويعد توافر سبل العيش الريفية بصورة كافية مسألة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والرفاهية للسكان. ففي سياق ريفي تحويلي، تشتق سبل العيش من الإنتاج الزراعي، فضلاً عن العمل الزراعي وغير الزراعي. غير أن انخفاض الإنتاجية وسوء أوضاع العمل يخلق عقبات منيعة تعترض سبيل تحول أساليب كسب العيش المذكورة إلى طريق للإفلات من براثن الفقر.

100- يواجه كل من نساء الريف والشبان قيوداً متزايدة تحول بينهم وبين تحقيق سبل العيش المستدامة. وتشكل النساء 43 في المائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، ومع ذلك فهن يفتقرن في جميع الأقاليم إلى فرص النفاذ إلى الموارد والخدمات التي يحتجن إليها حتى يكنّ منتجات في ميدان الزراعة. ويمكن لسد الثغرة التي تعترض سبيل الوصول إلى هذه الموارد أن يحدث تأثيراً كبيراً على الأمن الغذائي العالمي، بتخفيض عدد الجياع بما لا يقل عن 150 مليون نسمة. وتبلغ احتمالات معاناة الشبان (14–24 سنة) من البطالة ثلاثة أمثال احتمالاتها بين الكبار، وهم يمثلون نسبة أعلى من العمال الفقراء ويستخدمون نمطياً في أوضاع العمل الأقل استقراراً.

**ما يلزم عمله لتحقيق الهدف**

101- على الحكومات أن تكفل بقاء الزراعة والتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي في موقع متقدم في برامج سياساتها ذات الأولوية. فالسياسات التي تتيح حوافز للزراعة كي تصبح محركاً فعالاً للنمو الاقتصادي هي، مع توفير فرص لكسب سبل العيش لجميع قطاعات السكان تبعاً لاحتياجاتهم المحددة، هي سياسات ذات أهمية قصوى.

102- يحتاج تحسين سبل عيش فقراء الريف إلى خليط من السياسات لدعم زيادة الإنتاجية بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، مع التركيز على النساء والشبان، وسياسات لتشجيع الأوضاع اللائقة للعمل الزراعي وغير الزراعي، وتعزيز المؤسسات. وتشمل زيادات الإنتاج الزراعية التي تحسن سبل العيش تعزيز فرص الحصول على الموارد الإنتاجية بالقدر الكافي وبصورة أكثر اتساماً بالمساواة مع التركيز بصفة خاصة على سد الثغرات الإنتاجية بين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء. ويعتبر ضمان النفاذ إلى التكنولوجيا عنصراً رئيسيا في هذا الصدد.

103- إن بيئات تمكين (السياسات، الأطر القانونية، وما شابه) منظمات المنتجين من النمو تعد أساسية للحد من الفقر، وحماية سكان الريف من آثار الصدمات الاقتصادية وغيرها من الصدمات وتعزيز العمليات السياساتية الأكثر فعالية وشمولاً. ومن اللازم تعزيز المؤسسات التي لها تأثير على المناطق الريفية، سواء كانت من مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص، وذلك للقيام بما يلي: التصدي للعقبات التي يواجهها أبناء الريف في أنشطتهم الإنتاجية (الخدمات المالية وغيرها، الوصول إلى الأسواق، الحصول على الأرض وغيرها من الموارد الإنتاجية): تشجيع القيادة ومشاركة جميع قطاعات السكان في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ وكفالة فرص التمتع بالخدمات الأساسية للتنمية الريفية، مثل خدمات الصحة، والتعليم، والإرشاد، والنقل، وفرص التمتع بالتكنولوجيا والطاقة، وتعزيز الانتقال إلى العمالة الزراعية وغير الزراعية المتنوعة والأكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة.

104- يجب تنفيذ سياسات لدعم المزارع الصغيرة والأسرية والتعاونيات ورابطات المزارعين، خاصة من أجل تحسين إدماجهم في الأسواق وسلاسل الإنتاج، كما ينبغي تنفيذ استراتيجيات للخروج التدريجي من النشاط الزراعي والانتقال إلى أنشطة بديلة ومستدامة لكسب العيش في المناطق الريفية والحضرية. وحيث إن الأهمية النسبية لهذه السياسات ستتباين وإنها ستؤدي إلى أنواع مختلفة من التدخل في مختلف الأقاليم والبلدان، فإنه ينبغي دعم النهج الإقليمية وعمليات التخطيط اللامركزية. ويجب تعزيز وتحسين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الإنتاجية لسكان الريف.

*الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من إقامة نظم غذائية وزراعية أكثر شمولاً وكفاءة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية*

**بيان المشكلات**

105- يعيش ملياري نسمة في نحو 450 مليون مزرعة صغيرة بفرص كثيراً ما تكون محدودة للتمتع بنظم زراعية وغذائية عادلة وتنافسية. وفي هذه البيئة، تنشأ سلاسل واسعة النطاق وكثيفة رأس المال لتصنيع المنتجات الزراعية تدخل فيها المزارع الصغيرة والأسرية بدرجات متفاوتة، مع ما يترتب على ذلك من تغير في الطلب على المنتجات الأولية وتوزيع للدخل على المجموعات القطاعية والسكانية. وتحدث تغيّرات مشابهة في القطاع الزراعي الصناعي حيث يزداد تركز حصة متنامية بين تجهيز المنتجات الغذائية وتوزيعها وبيعها بالتجزئة في شركات تجارية زراعية كبيرة ومتكاملة وعبر وطنية في كثير من الحالات.

106- ويعرقل إنشاء وتحديث أسواق المنتجات الزراعية والغذائية وجود حواجز على دخول الأسواق، وعدم كفاية النفاذ إلى المعارف والخدمات، وتخلف منظمات المنتجين وافتقارها إلى الشمول (الحساسية الجنسانية)، وضعف المنافسة وعدم كفاية الوصول إلى التمويل والأصول الأخرى والعروض التي تتيحها الأسواق الدولية والمحلية. كذلك تحد من الالتحاق بالسلاسل السوقية للصناعات الزراعية السياسات الخاصة بحيازة الأرض التي لا توفر الحماية الكافية من عمليات تركز ملكية الأراضي لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين، ومربي الماشية، وحائزي الغابات والمجتمعات الريفية. كما أن عدم كفاية السياسات، والحوافز التجارية، والأطر القانونية، والعمليات التشاركية، والبنية الأساسية والخدمات العامة، تمثل عوائق إضافية لنشأة أسواق وطنية ودولية شفافة وتنافسية. وعلى المستوى الدولي، يجب على البلدان المستوردة والمصدرة أن تنشئ استراتيجيات وسياسات تفاضلية لتحقيق أهدافها الخاصة في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية مع الامتثال للمواصفات الدولية التي تتزايد صرامتها ومراعاة احتياجات الأمن الغذائي في الأماكن الأخرى.

**ما يلزم عمله لتحقيق الهدف**

107- تعتبر معالجة القيود الواردة على صغار المنتجين وتوثيق صلاتهم بالأسواق، بما فيها أسواق الخدمات البيئية وسلاسل القيمة المتطورة ذات أهمية حيوية لخروجهم من أسر الزراعة الكفافية من جانب ولتحقيق التنمية الريفية من جانب آخر، ويجب تحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة وتعزيز فرص كسب العيش لصغار المزارعين في توثيق الصلات بين الريف والحضر. ويعد وضع القواعد الطوعية (في مجالات مثل الأرض ومصايد الأسماك والغابات والاستثمارات) وتطبيقها بصورة عامة من قبل القطاعين العام والخاص على السواء أساسياً لنشأة سلاسل القيمة الشاملة. ويجب أن تكون وكالات القطاع العام أيضاً أكثر قدرة على الدخول في حوار موجه صوب النتائج مع الجهات من غير الدول وأن تكفل تعبير برامج التنمية القطاعية عن النطاق الكامل للمشتركين في الإنتاج والأسواق وسلاسل القيمة، بما في ذلك موردي المدخلات ومجهزي المنتجات الزراعية والتجار ووكلاء النقل والموزعين والبائعين بالتجزئة.

108- ويجب على الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تحشد الموارد والمهارات الإدارية والتكنولوجيا لإشباع الطلب المتغير والمتزايد على الأغذية، مع القيام أيضاً بدعم مشاركة المزارع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. وعلى منظمات القطاعين الخاص والعام أن تشجع وتدعم أيضاً إنشاء نماذج تجارية شاملة ومستوفية لمقومات البقاء من الوجهة التجارية كما عليها أن تتحمل تكاليف المنتجين الصغار والمتوسطين، ومشاركة المشاريع الخاصة في مواصفات القطاع الخاص المتزايدة وامتثالها لها. ويجب على أصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص أن يضعوا، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، سياسات وتدخلات تنظيمية عادلة وكفوءة ومستدامة بيئياً تيسّر تنمية القطاع الزراعي وتكفل قيام السياسات والاستراتيجيات التجارية بتمكين جميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة من الاستفادة من الأسواق الإقليمية وتعزيز إحلال منتجات تنطوي على قيمة مضافة محل الواردات على المستويين الوطني والإقليمي.

*الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل العيش الريفية على الصمود أمام التهديدات والأزمات*

**بيان المشكلات**

109- يعتمد أكثر من 2.5 مليار من أبناء الريف، منهم 450 مليون مزارع صغير، على الزراعة في عيشهم وأنشطتهم الاقتصادية. وهؤلاء السكان الريفيون المعتمدون على الزارعة معرضون للكوارث، والصدمات الاقتصادية، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والصراعات العنيفة، والأزمات الطويلة. ومن المنازل والبلدان وفي المجتمع العالمي، فإن الطابع المتعدد الجوانب والمتشابك للأزمات يتغير بسبب العوامل السكانية، وتغير المناخ والعمليات السياسية، والقوى الاقتصادية، وديناميات النظم الإيكولوجية، وتدهور البيئة. والزراعة هي مصدر القدرة على الصمود والانتعاش كما أنها مصدر هشاشة الأوضاع في الوقت ذاته. فإمكانية الحصول على الأرض، والعمل، والمياه، والأخشاب، والموارد السمكية، والموارد الطبيعية، يمكن أن يصبح مصدراً للصراعات العنيفة، أو يزيد من مخاطر الكوارث، أو يسهم في التهديدات العابرة للحدود للنظم الغذائية. والواقع أن أغلبية فقراء اليوم (ويعيش 70 في المائة منهم في المناطق الريفية) يدينون بفقرهم للصدمات التي تعرضوا لها.

110- والصمود لهذه المخاطر التي تتهدد الزراعة والأمن الغذائي وما يترتب عليها من تأثير على الرفاهية، والنمو والتنمية الاقتصاديين، هو جزء لا يتجزأ عن نظم كسب العيش للفقراء والمهمشين والسكان المعرضين للخطر. ونظم كسب العيش هذه تزداد تعقداً وتنوعاً كما يزيد ارتباطها بأماكن متعددة بين المناطق الريفية والحضرية وداخل كل منها. وفرص كسب العيش والقيود التي ترد عليه تترتب على الأصول والخصائص الإنتاجية الأسرية وعلى السياسات، والمؤسسات، والمنافع والخدمات العامة التي يقدمها القطاعان العام والخاص، وهي عناصر تحدد، عند الجمع بينها، مدى توافر مقومات البقاء لاستراتيجيات كسب العيش ودرجات الصمود والانتعاش أو التعرض لهشاشة الأوضاع المرتبطة بها.

**ما يلزم عمله لتحقيق الهدف**

111- الصمود هو قدرة نظام ما وأجزاء هذا النظام على توقع حدث خطير واستيعاب هذا الحدث والتكيف معه والانتعاش من آثاره بسرعة وكفاءة، بما في ذلك حماية أو ترميم أو تحسين البنى والوظائف الرئيسية. ونظم كسب العيش التي يمكنها الصمود هي نظم لها القدرة على مقاومة التهديدات والقدرة على التكيف لطرق جديدة في أوقات الأزمات.

112- وإذا كانت أساليب كسب العيش هي مصدر الصمود، فإن بناء القدرة على الصمود يتوقف على تدابير الحد من المخاطر، وترويج نظم الزراعة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتيسير توافر سلع وخدمات عالية الجودة، بما فيها شبكات الأمان وغيرها من تدابير الحماية الاجتماعية، وإتاحة النفاذ إلى هذه السلع والخدمات بصورة مضمونة. ولرأس المال البشري أهمية مركزية في نظم كسب العيش؛ ومن ثم فإن المساواة الجنسانية، والتغذية،

والكرامة، والصحة، والتعليم، والحماية القانونية والعمل اللائق تعتبر أساسية للصمود على أن تساندها سياسات تمكينية وأطر مؤسسية. ويجب أن تكون حماية الصمود وتعزيزه وتحسين سبل كسب العيش هي الهدف الشامل والمنطق الدافع للسلسلة المتكاملة للعمل الإنساني – التنمية. ويقتضي تعزيز الصمود الالتزام بالإدارة الاستباقية المتكاملة لمخاطر الكوارث التي تشمل الوقاية، والإنذار المبكر، والاستعداد، والتخفيف من وطأة الحدث، والاستجابة، والإنعاش والإصلاح. وفي حين قد يكون من الإفراط في البساطة افتراض وجود معدل شامل للتكلفة/الفائدة، فمن الواضح أن الاستثمار في زيادة الصمود يحقق عائداً. ومن الأساس، في هذا الصدد، إتباع "نهج مزدوج" يتيح التصدي للاحتياجات الفورية والأسباب الجذرية للمشكلة على السواء. وينبغي دعم هذا النهج بموارد ونُهج وخبرة تكميلية لتقديم المساعدات الإنسانية والاضطلاع بالتنمية. وتحقيق التوازن في الجهود الرامية إلى الوفاء بالأولويات الفورية للسكان المعرضين وبناء القدرة الفعّالة على الصمود في مجالات التغذية والزراعة والأمن الغذائي يحتاج إلى أفضل ما في العلم والتكنولوجيا والمعرفة لتحديد التهديدات والأزمات والتصدي لها.

113- يجب على الحكومات وشركائها والمجتمع المدني والقطاع الخاص السعي إلى أن يكونوا مصادر مناسبة وذات مغذى للصمود على النحو الذي يجسده به الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وتحدده نظم المساعدة والحماية المؤسسية دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. وللشراكات الاستراتيجية ومتعددة التخصصات الوثيقة مع العوامل الفاعلة والسلطات أهمية حاسمة لإفراز بيئات التمكين، وتعزيز إدارة مخاطر الأزمات، وتعميق الموارد التي يمكن للأسر والمجتمعات المحلية والبلدان إتاحتها للوقاية من التأثير السلبي للأزمات والاستعداد له والتخفيف من حدته. وتعتبر هذه التدابير، إذا تم الجمع بينها، حيوية لكفالة أول حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الغذاء والتحرر من الجوع.

## زاي – الإجراء المقترح اتخاذه من قبل لجنة الغابات

114- تؤدي اللجان الفنية دوراً حاسماً لتحديد معالم التحديات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية للمستقبل وتقديم مساهمات لصياغة خطط العمل والبرامج الجديدة من خلال إعطاء توجيهات عن الأولويات الفنية لعمل المنظمة.

115- وعليه، فإنّ لجنة الغابات مدعوة إلى:

(أ) إسداء المشورة حول مدى اتساق التحديات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية المقترحة في هذه الوثيقة مع الأولويات الفنية في إطار ولاية لجنة الغابات وفي سياق رؤية الفاو وأهدافها والاتجاهات العالمية الرئيسية؛

(ب) والاقتراحات بشأن الخصائص الفنية التي ينبغي إدراجها في كل من التحديات الرئيسية المشار إليها والأهداف الاستراتيجية المقترحة والتي ينبغي مراعاتها لدى إعداد خطط العمل والبرامج في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع.

**الملحق: خارطة الطريق الإشارية لوثائق التخطيط الرئيسية، والبنود المدرجة على جداول أعمال اجتماعات الأجهزة الرئاسية –2012–2013**

| التاريخ | اجتماع الأجهزة الرئاسية | الوثيقة |
|---|---|---|
| **2012** | | |
| 12–16 مارس/آذار | **المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثون لآسيا والمحيط الهادئ** | **مجالات العمل ذات الأولوية في الإقليم في الفترة 2012–2013 والفترة 2014–2017** |
| 26–30 مارس/آذار | المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثون لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | قضايا اللامركزية |
| 17–20 أبريل/نيسان | المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون لأوروبا | |
| 23–27 أبريل/نيسان | المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون لأفريقيا | الاتجاهات العالمية والتحديات المستقبلية لعمل المنظمة |
| يُحدد في ما بعد | المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثون للشرق الأدنى | |
| 7 مايو/أيار | الاجتماع المشترك للدورة العاشرة بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة الثالثة والأربعين بعد المائة للجنة المالية | خطة العمل الفورية – التقرير السنوي لخطة العمل الفورية لعام 2011 والتوجه لعام 2012 |
| 7–11 مايو/أيار | الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة للجنة المالية | |
| 21–25 مايو/أيار | الدورة الثالثة والعشرون للجنة الزراعة | الاتجاهات العالمية والتحديات المستقبلية لعمل المنظمة |
| 28–30 مايو/أيار | الدورة التاسعة والستون للجنة مشكلات السلع الأساسية | |

| التاريخ | اجتماع الأجهزة الرئاسية | الوثيقة |
|---|---|---|
| 31 مـــــــايو/أيـــــــار<br>1 يونيو/حزيران | الاجتماع المشترك للدورة الحادية عشرة بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة الخامسة والأربعين بعد المائة للجنة المالية | تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2010–2011<br>هيكل المكاتب الميدانية ووظائفها<br>مزيد من التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013<br>الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المُراجع |
| 11–15 يونيو/حزيران | الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة للمجلس | تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2010-2011<br>خطة العمل الفورية – التقرير السنوي لخطة العمل الفورية لعام 2011 والتوجه لعام 2012<br>هيكل المكاتب الميدانية ووظائفها<br>مزيد من التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013<br>الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المُراجع |
| 9–13 يوليو/تموز<br>24–28 سبتمبر/أيلول<br>15–20 أكتوبر/تشرين الأول | الدورة الثلاثون للجنة مصايد الأسماك<br>الدورة الحادية والعشرون للجنة الغابات<br>الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي | الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المُراجع<br>الاتجاهات العالمية والتحديات المستقبلية لعمل المنظمة |

| التاريخ | اجتماع الأجهزة الرئاسية | الوثيقة |
|---|---|---|
| 8–12 أكتوبر/تشرين الأول | الاجتماع المشترك للدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة السادسة والأربعين بعد المائة للجنة المالية | الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي المُراجع، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 |
| 26–30 نوفمبر/تشرين الثاني | الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة للمجلس | |
| **2013** | | |
| 18–22 مارس/آذار | الاجتماع المشترك للدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة السابعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية | الإطار الاستراتيجي المُراجع للفترة 2010- 2019 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 وبرنامج العمل والميزانية 2014–2015 |
| 22–26 أبريل/نيسان | دورة المجلس السادسة والأربعون بعد المائة | |
| 15–22 يونيو/حزيران | دورة المؤتمر الثامنة والثلاثون | |